محضر الجلسة 318

التاريخ: الثلاثاء 11 ذي القعدة 1423 (2003/01/14)
الرئاسة: السيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين .
التوقيت: ثلاث ساعات وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية .

السيد عبد السلام بروال رئيس الجلسة :
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين .
السادة المستشارين المحترمين، عملا بأحكام الفصل السادس والخمسين من الدستور، ووفقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس - كما هو في علنكم - هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها .
وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما استجد من مراسلات، السيد الأمين لكم الكلمة .

المستشار السيد علي لطفي أمين المجلس :
شكرا السيد الرئيس،
بالفعل توصلت الرئاسة بعدد من الأسئلة الشفهية وعددها 27 سؤالا، وعدد من الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة، كما وردت على الرئاسة عدة طلبات إحاطة المجلس علما بقضايا طارئة من الفرق التالية :
- طلب إحاطة من فريق التجمع الوطني للأحرار، كذلك من فريق الاتحاد الدستوري، فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، الفريق الكونفدرالي، الفريق الاستقلالي، الفريق الاشتراكي، الفريق الديمقراطي شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا للسيد الأمين.
أعطي الكلمة لأول طالبي إحاطة المجلس علما بطارئ، السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار. السيد الرئيس لكم الكلمة.

المستشار السيد المعطي بنقدور:
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس، إخواني المستشارين،
طلبت إحاطة المجلس علما بقضية طارئة طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي وأنه السيد الرئيس جريدة الاتحاد الاشتراكي في اليومين الماضيين التي مديرها السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي ونحن نعلم أن الجرائد تمثل السلطة الرابعة يفرض منها أن تنقل الحقائق وأن تسجل المواقف لأصحابها. لاحظنا على أنها بدأت تنشر بعض القوانين وتنسبهم إلى السيد الوزير المحترم وهو مديرها.
هذه القوانين هي كانت في الحكومة السابقة ولوزير محترم، كنا في حكومة التناوب التي كان يرأسها السيد عبد الرحمان اليوسفي والتي ذكرها في الحصيلة، حصيلة الحكومة ولاحظنا على أنه من خلال إطلاعنا وقراءتنا لهاته الجريدة أنها تنسب بعض القوانين التي كانت للسيد نجيب الزروالي وهذا لا يليق بنا أن نتنكر في عمل قامت به الحكومة في شخص وزراء آخرين ونريد من مدير هذه الجريدة أن يعطي تعليماته حتى لا يغير التاريخ، فالتاريخ يجب أن نحافظ عليه جميعا وأن ننسب لكل شخص قام بعمل أن يبقى في تاريخه وفي سجله وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا للسيد الرئيس.
ثاني طالب إحاطة المجلس علما بطارئ السيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري.. السيد الرئيس تفضلوا نيابة عن السيد الرئيس الذي هو غائب.

المستشار السيد إدريس الراضي:
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
الإخوة المستشارين،
في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، أحيط المجلس علما بأمر طارئ وقبل إثارة هذا الأمر أود الإشارة إلى أن الإحاطات التي يقوم بها السادة المستشارون ليست عبثا أو لغوا بل لها أهميتها وتتمثل في إثارة قضايا استعجالية تحتاج إلى تدخل سريع...

السيد رئيس الجلسة:
أكيد السي إدريس 128 لها أهميتها، أشنو هو الطارئ؟ تفضوا لكم الكلمة.

المستشار السيد إدريس الراضي:
الله يكثر خيركم السيد الرئيس لأن قيلت في الأسبوع الفارط.

السيد رئيس الجلسة:
السي إدريس الله يكثر خيرك ادخل للموضوع لكم دقيقتين.

المستشار السيد الرئيس:
متفق السيد الرئيس.
..نحتاج إلى تدخل سريع عملي وناجع من طرف الحكومة وذلك ما يعتبر من صميم مسؤولية ممثلي الأمة تطبيقا لسياسة القرب التي دعا إليها جلالة الملك نصره الله وأيده.اللهم إذا كانت الحكومة والأغلبية كما تفضلتم مشالان السيد الرئيس ترى عكس ذلك بخصوص الإحاطات.
بخصوص الأمر الطارئ السيد الرئيس فإنه يرتبط بعمال وعاملات محطة "اسليمالكو" لتلفيف الحوامض التابعة

لمكتب التسويق والتصدير بسيدي سليمان والبالغ عددهم 300 عامل وعاملة قد أفنوا زهرة عمرهم وشبابهم في العمل بهذه المحطة بحيث أصبحوا يعيشون في حالة من التذمر والبأس من جراء تهددهم في فقدان مصدر عيشهم الوحيد نظرا لأنهم فوجئوا بعدم انطلاق العمل بهذه المحطة حتى الآن والذي كان يبدأ في هذه الفترة بالذات.

ولقد تسربت بعض الأخبار مفادها أن الإدارة حولت منتوج الحوامض الذي يزيد عن 12 ألف طن من سيدي سليمان إلى محطة "سوكوبير" التي تبعد ب600 كيلومتر عن المنظمة وقد أدى ذلك إلى تشريد أزيد من 300 عامل وعاملة الذين أصبحوا في وضعية غامضة ولقد قام هؤلاء المتضررين بمراسلة السيد الوزير الاول بتاؤيخ 12/2002 /17 وبعض الجهات المعنية دون أية استجابة.

ولهذا ندعو السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان إلى تبليغ الحكومة هذا الأمر الطارئ راجين الله سبحانه وتعالى أن يوفقه في إقناع الحكومة بضرورة التدخل العاجل لإنقاذ هذه الأسر. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار دائما في نفس الموضوع، الكلمة للسيد عقا الغازي رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

المستشار السيد عقا الغازي:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الفرق الحركية، يشرفني أن أتقدم أمام مجلسنا الموقر بهذه الكلمة من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة ويتعلق الأمر بالحريق الذي عرفته إحدى مراكز الأمن بإسبانيا بمدينة مالقا في الأسابيع الأخيرة والذي ذهب ضحيته ستة شبان مغاربة في ما يسمى بالهجرة السرية.

في هذا الإطار نتساءل السيد الرئيس ويتساءل معنا ذوي هؤلاء الضحايا والرأي العام الوطني عن الإجراءات التي اتخذتها أو تتخذها الحكومة المغربية في هذا الاتجاه ثم جاءتنا في أقوال الصحف الوطنية والدولية أنه يوجد أيضا بالديار الإيطالية في هذه الأسابيع الأخيرة مهاجر مغربي ذهب ضحية هذا الإجراء الذي لم تعط توضيحات أنه تقطع له يده وهو في المستشفى حاليا ومهدد بقطع اليد الأخرى. فهذه الأشياء نسمعها من جميع الدول الأوروبية نريد السيد الرئيس أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها كاملة في هذا الموضوع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في إطار الإحاطة، الكلمة للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي السي مصطفى تفضلوا نيابة عن السيد الرئيس فنتمنى له دائما الشفاء.

المستشار السيد مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

يشرفني من موقع المسؤولية على مصالح الشغيلة المغربية والموظفين التي تحملتها وتتحملها مركزيتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن نحيط مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني بتطورات ملف التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية دون السقوط في المزايدات والتهافت لأن الحقيقة جالية للعيان. وكيفما كانت التقييمات ووجهات النظر المعبر عنها إنصاف للحقيقة أولا أخيرا وبعيدا عن أحكام القيمة والمزايدات المرتبطة بالانتخابات التي نظمتها التعاضديات العامة مؤخرا وما تمخض عن نتائجها من ردود فعل ذاتية وسياسية البعيدة كليا عن الهموم الحقيقية للمأجورين وعلى رأسهم موظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المنخرطين في التعاضدية العامة.

لقد أسفرت السيد الرئيس، السادة المستشارين، الانتخابات الأخيرة وبعد صراع طويل مع ذيول الفساد عن نجاح الفريق الكونفدرالي في تحقيق انتصار كاسح مكنه من تسيير هذه المؤسسة التي لا يخفى على أحد دورها وأهميتها في حماية الأمن الصحي ببلادنا.

وبالفعل شرعنا في مسلسل الإصلاح حيث قام الفريق الكونفدرالي بالرفع من السيولة المالية للتعاضدية من 15 مليار سنتيم بتاريخ يوليوز 2000 إلى 33.4 مليار سنتيم بتاريخ 31 دجنبر 2002، إذ تم الإسراع بتصفية ملفات المرض على سبيل المثال انتقلت الأداءات من 13.6 مليار خلال 99-2000 إلى 17.9 مليار سنتيم سنة 2002. ثالثا تم ضبط وإحصاء منخرطي التعاضدية والاستمرار في معركة الإصلاح والتصحيح التي انخرط فيها كل مندوبي ومتصرفي التعاضدية العامة بتصويتهم لصالح مرشحي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

ومن أجل أن يطلع الرأي العام الوطني عن الحقائق لابد وأن تنشر نتائج الافتحاص والذي قامت به المفتشية العامة لوزارة المالية على هذه المؤسسة قبل هذه التجربة لمحاسبة المفسدين الذين تلاعبوا بمالية التعاضدية وليسوا اليوم في موقع المسؤولية. سنمكن السيد الرئيس، السادة المستشارين رؤساء الفرق وممثلي الصحافة الوطنية بملف يتضمن كافة المعطيات الحقيقية حول الوضع داخل التعاضدية. كما أننا سنستمر في معركة التوضيح، توضيح المغالطات والمزايدات. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة دائما في إطار إحاطة المجلس علما بطارئ أو بطوارئ. الكلمة للسيد أحمد القادري.. السي تيتنى العلوي تفضلوا.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوى:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزران

الإخوة المستشارين،

السيد الرئيس، أراد فريقي أن يحيط المجلس علما بالصدمة الأخيرة التي أصابت جميع المغاربة والمتعلقة أساسا بالهزيمة التي شاهدها الشبان المغاربة في كرة القدم والسيد الرئيس حقيقة أنا أتكلم كجميع المغاربة ونحن جد متأثرين بما جرى لان حقيقة دائما كنا ولازلنا نعتبر أن كرة القدم أو الرياضة بصفة عامة في المغرب هي وسيلة من الوسائل الدبلوماسية للمغرب خارج الوطن.

وما جرى السيد الرئيس هو نتيجة لكل التساؤلات التي وضعناها منذ سنين على الطريقة التي تسير بها بصفة عامة الرياضة بالمغرب على جميع المستويات وتكلمنا ووضعنا أسئلة وتكلمنا في اللجان وقلنا انه لا يمكن إطلاقا في بلد اعتبر انه قطع الطريق فيما يخص دمقرطة المؤسسات ديالو هل تبقى هذه الوسائل الرياضية حكرا على بعض الأشخاص أن يتلاعبوا بها وأن يصبح المغرب في الواجهة التي ما كنا نريدها.

فلهذا السيد الرئيس باسم فريقي أطلب من رئاسة المجلس بأن تعقد في أقرب وقت ممكن اللجنة الرياضية لمناقشة هذا الموضوع لأن الغاربة لا يستحملون الهزيمة رغم أنهم يعرفون أنهم في هذا الميدان هم الأقوياء ولكن ضعفاء بمسئوليهم ومسيريهم.

فالوضع أصبح متردي لا ملاعبنا، لا السياسة الرياضية ديالنا ولا حتى شي حاجة ما غادية في الطريق ديالها لي خصها تمشي فيها، فلهذا أتمنى أن المجلس بما في ذلك الجامعات، أتمنى أن المجلس يقوم ببادرة بإنقاذ وجه المغاربة بأن حقيقة ما وقع الأسبوع الماضي لا نرضاه لمغربنا ولا يرضاه المغاربة لأنفسهم. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. أذكر بأن للفريق أن يتقدم بطلب إلى اللجنة المختصة لعقد الاجتماع أظن أن المسائل هي عادية جدا. الطلب الموالي دائما في إحاطة المجلس علما بطارئ تقدم به رئيس الفريق الاشتراكي السيد سعدون نيابة عن السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد سعدون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

الإخوة المستشارون،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين أحيط المجلس علما بأن قوات الأمن قامت بمدينة المضيق يوم الأربعاء 08-01-2003 بمحاصرة مقر حزب اليسار الاشتراكي الموحد الذي كان يحتضن تجمعا للمعطلين للمطالبة بحقهم في الشغل. ولم تكتفي هذه القوات بمحاصرتها للمعطلين بل تمادت إلى الهجوم على مناضلي ومسئولي اليسار الاشتراكي الموحد بالسب والقذف وبالضغط على كاتب الفرع المذكور لإزالة اللوحة التي تحمل اسم الحزب.

إننا في الفريق الاشتراكي، إذ نحيط المجلس علما وعبره الرأي العام الوطني بهذا المس الخطير بحرمة الأحزاب الوطنية نستنكر كل شطط في استعمال السلطة سواء في حق الإفراد أو في حق الأحزاب والهيئات الوطنية المناضلة.

وإنها لمناسبة نذكر فيها سلطات مدينة المضيق أن من أبرز شعارات العهد الجديد هو المفهوم الجديد للسلطة الذي نرى أنها تضرب به عرض الحائط بما قامت به يوم الأربعاء 08-01-2003 وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لآخر متدخل في إطار إحاطة المجلس علما بطوارئ السي سعيد التدلاوي رئيس الفريق الديمقراطي.

المستشار السيد سعيد التدلاوى:

نحن نطبق القانون الداخلي رئيس الفريق هو الذي يقدم الإحاطة نحترم الوقت ونأتي بحالة طارئة ومن خلال الموضوع سترون أنه طارئ ليس بموضوع آخر لا علاقة له مع ما هو طارئ.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، كما عرف الجميع هذا الصباح على الساحل المغربي جليد كبير مكلف ولكن أسباب هذا الجليد الذي نزل الظروف المناخية أثر كثيرا على إنتاج البطاطس من منطقة القنيطرة إلى الجديدة ولكن ماشي هذا هو الموضوع الحقيقي السيد الرئيس اللي بغينا ننبه إليه هو وزارة الفلاحة نتمنى أن هذاك الإرشاد الفلاحي الذي تخصص له ميزانية مهمة أنهم الآن يخرجون ويشوفو الفلاحة ويقولوا لهم على أنه كاين بعض الضيعات اللي مشت 100٪ ولهذا ما يخليوهمش عرضة لضياع وضحية ديال ذوك الناس اللي كيبيعوا المبيدات ويقولوا لهم داويو، مع العلم أن هاذوك الناس مقتنعين أنه الدواء ما غاديش ينفع

هاذيك البذور وأنه مشت 100٪ وأن مصير هاذيك الأرض هو يحرثوها ورغم ذلك يقولوا لهم أنكم إذا داويتوا غادي تأخذوا إنتاج.

ولهذا نحن نلتمس التدخل الفوري لوزارة الفلاحة من خلال الإرشاد الفلاحي ديالها ما كيدير والو على أساس أنهم يرشدوا الناس اللي هو باقي عندو ما يتعتق يقول لو أنت وخى حتى زدت في الاستثمار واللي ماعندو ما يعتق يقولوا لو هاذ الشي كتبو الله وهاذي ظروف مناخية لأنه الناس الان وصلت ل20 ألف درهم في الهكتار ديال المصاريف وكيعاود يكونوا ضحية ديال هاذوك التجار اللي كيبيعوا المبيدات فكفى من هذا ونتمنى أن وزارة الفلاحة تقوم بدورها وخصوصا أن الوزير الحالي هو من الوفاق سابق ونتمنى أنه يشتغل في هذا الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

الطارئ هي آخر جملة..

شكرا للسادة المستشارين المحترمين.. إذن نستهل جدول أعمال هاته الجلسة في تأخير تقريبا نصف ساعة، أملنا أن نستدرك جميعا هذا التأخير ونحترم الوقت المخصص لكل سؤال.أعطي الكلمة لأول متدخل في قطاع العدل.سؤال موجه إلى السيد وزير العدل حول تكرار حوادث الاختلاس من صناديق المحاكم، هذا السؤال موجه من طرف المستشارين المحترمين السادة أحمد القادري، محمد أبو الفرج، العربي القباج، عزيز الفيلالي، أحمد أخريف، محمد بن الشايب، محمد القداري والطاهر الفيلالي. الكلمة للسيد أحمد القادري.

المستشار السيد أحمد القادري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

في البداية الذي شجع الفريق الاستقلالي لطرح هذا السؤال هو أولا الثقة التي ظهر بها السيد وزير العدل في معالجة قضايا العدل بصفة عامة وإصلاح القضاء بصفة خاصة الذي شجعنا كذلك هو سعي السيد وزير العدل لفرض احترام القانون وبهذه المناسبة ننوه بمعالجته لملف الاعتقال الاحتياطي والذي فرض فيه احترام المادة76 والتي ساهم فيها السيد وزير العدل وهو عضو في المجلس الاستشاري لحقوق الانسان في أن يعدل وأن تكون الضمانات تعطى للمواطنين حتى لا تسبق العربة على الخيل والذي شجعنا على طرح هذا السؤال هو المحافظة على الثقة التي شجعتنا السيد الوزير على فرض احترام القانون وهو المحافظة على الثقة لجهاز القضاء فكل أبعادها في نظرنا يتجلى في الدفاع عن حرمة المؤسسة وعن توفير الوسائل المادية والمعنوية.

فلا يعقل في نظرنا أن نأخذ مثلا جهاز كتابة الضبط، الموضوع الذي نتحدث عنه وهو الاختلالات التي وقعت في صناديق بعض المحاكم. السيد الرئيس، كانت الضبط الذي يوجد في نفس المحكمة والذي هو مكلف باستخلاص الرسوم القضائية إلى جانبه موظف تابع لإدارة التسجيل يراقب استخلاص الرسوم القضائية كاتب الضبط، لا يأخذ ولا درهم كتعويض على العمل الذي يقوم به، الموظف التابع لإدارة التسجيل لوزارة المالية يأخذ تعويضات في كل ثلاث أشهر. وضعية كتاب الضبط والمساعدين من أعوان لا أعتقد أن السيد الوزير تخفاه ولا يمكن النهوض بدون تحصين وتمنيع هذا الجهاز لإعطائه كل الاستحقاقات وبالأخص معالجة الوضعية المادية.

أنتم تقدمتم فيما يتعلق بالصندوق الذي نلتمس باش الحكومة تأخذ في المستقبل برفع النسبة إلى 80٪ بدل 65 وكذلك لإعطاء الاعتمادات المالية الكافية للرفع من مستوى القضاء ومستوى كتابة الضبط حتى نتجنب ما وقع في محكمة عين الشق بالدار البيضاء وفي محكمة وجدة لاسيما أن هذه المبالغ التي وقع تبديدها تعود إلى عمال لشركات وقفت وهم ينتظرون أن يأخذوا هذه المبالغ التي يعطيها القانون وفيها حق الامتياز إلى حد الآن لازالت هذه الآثار لهذا الخلل الذي وقع في هذه الصناديق ينعكس على سير الأحكام النهائية الصادرة باسم جلالة الملك وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد وزير العدل .

السيد محمد بوزوبع وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا أشكر السيد المستشار المحترم على ما قاله في حقي وهذا واجب وأشكره كذلك على سؤاله الذي يطرح فعلا إشكالية جد معقدة وهي مسألة تسيير الصناديق لدى المحاكم. يمكنني أن أقول بكل صراحة بأنه قبل سنة 1998 لم تكن هناك مراقبة بالكيفية القانونية، بحيث كانت فقط الصناديق تراقب من حين لآخر حينما يعلن عن مخالفة معينة ولكن بعد 98 أصبحت هناك مراقبة مهيكلة ومستمرة وتبين من بعد هذه المراقبة التي الآن وصلت إلى تفقد 126 صندوق محكمة من أصل 224 ثم اكتشاف خصاص في 25 صندوق وصلت ل31 مليون درهم 3 المليار و100 مليون وقعت فور اكتشاف هذا الخصاص، تحررت المحاضر اختلاس أموال عمومية وتبديدها عدد المتابعين 45 شخص أغلبهم الآن يوجد في حالة اعتقال 38 موظف وسبعة محامين.

من أهم التدابير التي وقع اتخاذها الآن:

- إعداد دليل لعمل مكاتب وشعب الحسابات لتنظيم وتوحيد أساليب العمل وفقا للضوابط الجاري بها العمل في المجال المحاسبي.

- توظيف حوالي 200 تقني في المحاسبة وإلحاقهم بمختلف المحاكم بدل كتاب الضبط الذين لم يكن لهم تكوين في ميدان المحاسبات.

-إعداد برنامج معلوماتي يمكن من ضبط مداخيل ومصاريف صناديق المحاكم.

-توجيه دورية للنيابات العامة من أجل السهر وتكثيف مراقبة صناديق المحاكم.

موازاة ذلك بقى الآن المشكل المطروح ديال الناس اللي ضاعوا لهم الفلوس، بحيث كانت الآن الأمور موقفة ولكن في الاجتماع الذي عملت أخيرا قلت بأنه لا يمكن لهؤلاء أن يتحملوا نتيجة المخالفات أو الخروقات أو الاختلاسات التي قام بها الموظفون التابعون للدولة وأن الفصل 79 من قانون العقود والالتزامات صريح يحمل الدولة مسؤولية ما يقوم به موظفوها الآن القضايا مطروحة أمام المحاكم الدولة سوف تتابع هؤلاء الموظفين من أجل تحصيل ما وقع اختلاسه ولكن سنوفي بالتزاماتنا من أجل أداء المبالغ المستحقة للناس المتعاملين مع المحاكم. وأعطيت التعليمات في هذا الصدد وسوف ننسق مع وزارة المالية لتصفية هذه الملفات في أقرب الآجال. شكرا للسيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير العدل. هناك تعقيب مولاي أحمد تفضلوا.

المستشار السيد أحمد القادري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

استمعنا إلى المعلومات التي أعطيتم ونريد ن نسجل أولا حرصكم على أن تعطوا الفعالية لعملية المراقبة والتفتيش ولكن في نفس الوقت نقترح على السيد الوزير أن قضية تسيير صناديق المحكمة هي مرتبطة بالفلسفة التي ندافع عنها كلنا وهي فلسفة اللامركزية. المحاكم يجب أن تتمتع بنوع من الاستقلال في التسيير والمراقبة وأن تكون لها الوسائل لرؤساء ولوكلاء الملك ولرؤساء كتابة الضبط سلطة ونوع من الاستقلال إداري ومالي يمكن أن تضبط الأمور هذا شيء نعتقد أنه أساسي ومهم.

كذلك نسجل السيد الوزير بارتياح أنكم أعطيتم التعليمات باش هاذيك المبالغ اللي وقع تبديدها ترجع في أقرب وقت إلى الصناديق حتى لا يقع مس بالثقة كما أشرت والذي نلتمس هو أن يشرع في القريب العاجل في تنفيذ هذه الأوامر وهذه التعليمات التي هي تسير مع القانون.. ومن أهدافكم فرض احترام القانون والوصول إلى تأسيس دولة الحق والقانون وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.شكرا كذلك للسيد وزير العدل على مساهمته وننتقل إذا سمحتم، إلى السؤال الموالي مواجه إلى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والماء والبيئة حول القرار المتعلق بالسفن الحاملة للمواد الكيماوية وناقلات البترول.هذا السؤال مطروح من طرف المستشارين المحترمين السيد رئيس الفريق السيد محمد جوهري، السي أحمد منتصر والسي سعيد العروي. الأستاذ جوهري لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

هذا السؤال طرح بمناسبة صدور قرار الحكومة المغربية لإخضاع السفن الحاملة للمواد الكيماوية والتي تلج المياه الإقليمية لإخضاعها لشروط المراقبة التقنية المسبقة وذلك استنادا إلى الاتفاقية الدولية القاضية بحماية البيئة وقلت ذلك بمناسبة تلوث المياه الإقليمية للدولة الاسبانية.

فنظرا لأهمية هذا القرار أردنا أن نتيح الفرصة للحكومة لتوضيح التدابير المصاحبة لهذا القرار ولهذا الإجراء كي لا يعتبر كي لا يقال فقط أولا يعتبر قرارا فقط وقتي غير مرتبط بأي تدبير استراتيجي للعمل من أجل البيئة، من أجل حماية شواطئنا، أيضا في فريقنا توجهنا توجه العناية بالبحر في هذه الأيام لقد وضعنا في الأسبوع الماضي سؤالا يتعلق بقرى الصيادين وهذا السؤال أيضا الذي ذكرته الآن يرتبط بالبيئة في البحر وسيأتي بعد حين سؤالا آخر في هذه الجلسة يتعلق برخص الصيد البحري ببناء السفن وسيأتي سؤال آخر يتعلق بمدونة البحر. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن العالم القروي له امتداد في البحر... السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد محمد اليازغي الوزير المكلف بإعاد التراب الوطني والماء والبيئة:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

شكرا للسيد المستشار على هذا السؤال الذي من بعد الحدث للناقلة "Prestige" اللي لوثت الشواطئ شمال إسبانيا وبطبيعة الحال الوزارة تتابع يوميا كل التطورات فيما يخص هذه البقع النفطية التي انفلتت من هذه الناقلة والتي لوثت أولا الشواطئ الأسبانية لكن الحمد لله التيار كان تيارا نحو الشمال لذلك رأينا في الأيام الأخيرة إن التلوث وصل إلى الشواطئ الفرنسية وبالتالي أصبح بعيدا احتمال أن هذه البقاع تصل إلى شواطئنا لكن رغم ذلك فنحن نتابع يوميا تصلنا المعلومات من المركز الدولي البحري في لشبونة والمتابعة مستمرة واليقظة قائمة بطبيعة

الحال اتخذت كما جاء في سؤال السيد المستشار، اتخذت الحكومة إجراء وقائيا بإخضاع البواخر والتي تحمل مواد خطيرة أو ناقلات النفط التي يفوق عمرها 15 سنة إلى تصريح مسبق وقبل دخول هذه المياه الوطنية المغربية فهناك دورية لوزير التجهيز والنقل بلغت للمنظمة الدولية البحرية وكان لهذا القرار المغربي ارتياحا كبيرا عند كل الدول.

بطبيعة الحال هذا يجعل أن قائد الباخرة أو الناقلة بمجرد ما يقرب للمياه المغربية يشعر المغرب يعطي المعلومات حول الباخرة وبطبيعة الحال البحرية والملاحة التجارية عندها بنك للمعلومات حول كل البواخر وبالتالي يكون لها إمكانيات مقابلة معلومات التي يعطي قائد الباخرة مع المعلومات التي تتوفر عليها تجدد يوميا وتغنى يوميا وتعطاها الرخصة لكن رغم ذلك هناك لجنة يقظة لجنة للمراقبة حتى إذا كانت هناك مخالفات يمكن أن يتدخل المغرب بصعوبة.

بطبيعة الحال هذه المتابعة شيء ضروري حتى لا يكون القرار فقط قرارا كما قلتم منعزلا، بطبيعة الحال هذا يجعلني أجيب على الشطر الثاني من السؤال والمتعلق بحماية شواطئنا ومياهنا البحرية لا يخفى أذكركم السادة المستشارين أنه كانت وقعت في التسعينات حادثان وحدة ديال خرج 5 التي كانت باخرة إيرانية في مستوى مدينة أسفي وكانت "سيسبيريس" حادثة على مستوى الناظور فكان المغرب اتخذ إجراء أساسيا بقانون 96 حول مواجهة كوارث نفطية وبالتالي أعطى المغرب لنفسه إطارا للمداخلة وللتحرك، ثم إننا أعضاء بطبيعة الحال في منظمات دولية إقليمية سواء على مستوى البحر الأبيض المتوسط على مستوى المحيط الأطلسي التي فيها تعاون ما بين هذه الدول لمواجهة كل الكوارث التي يمكن أن تحصى. لذلك هذا القانون وضع مخطط استعجالي لمكافحة التلوث النفطي وبطبيعة الحال شكلت لجنة وطنية دائمة فيها البحرية الملكية، فيها الملاحة التجارية، فيها الدرك الملكي، فيها الوقاية المدنية، فيها مديرية الموانئ، فيها وزارة الخارجية وتنسق عمل هذه اللجنة وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة.

ولتفعيل هذا القانون قمنا في السنة الماضية كما تذكرون ذلك بعملية في شهر يونيو 2002 على ساحل المحمدية هي عملية تجريبية حتى نرى هل هناك الفعالية؟ هل هناك التنسيق ممكن؟ وكانت عملية ناجحة وتابعها معنا كل دول البحر الأبيض المتوسط ودول المحيط الأطلسي بطبيعة الحال لتفعيل ذلك لابد أن نتجه لإعطاء الإمكانيات والوسائل لهذه اللجنة الوطنية وجعلها أولا تصل إلى مقررات تنظيمية تعطي فعالية أكثر لهذا القانون الذي هو يطبق الآن وكذلك عطاء الإمكانيات المادية خصوصا ربما كما صرح بذلك السيد الوزير الأول صندوق خاص لمواجهة الكوارث وشكرا لكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. هناك تعقيب للأستاذ جوهري لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الوزير. جوابكم إضافي ومتميز وتطرق في الحقيقة إلى جوانب كنا في حاجة إليها للاستماع إليها، ليست بحاجة إلى التذكير كما يمكن أن نعتبره ترسانة قانونية تحمي البيئة التي صادقنا عليها البارحة هنا في هذه القاعة لست بحاجة أيضا إلى التذكير كما أكدتم السيد الوزير ونحن نناقش الموضوع في لجنة التعليم موضوع البيئة وأذكر بأن الآن المقياس الأساسي للتعامل مع العالم المتمدن والعالم المتقدم هو مدى احترام البيئة بصفة عامة وعلى اعتبار أن نصف حدود بلادنا كلها بحر فلذلك يجب أن يتركز الاهتمام كله على البحر لأنه ثروة وكنز وعطاء وأمانة في يدنا جميعا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. شكرا كذلك للسيد الوزير على مساهمة. طبقا لمقتضيات النظام الداخلي أرفع الجلسة لمدة عشرة دقائق لتمكين السادة المستشارين من أداء صلاة العصر. رفعت الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

نستأنف أعمالنا التي تتعلق بالجلسة المخصصة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها وأبلغ قبل أن أعطي الكلمة للسيد المالكي لطرح سؤاله على السيد وزير التعليم العالي، أبلغ السادة المستشارين علما بأن السيد وزير المالية والخوصصة وكذلك السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية يرغبان في تأجيل الجواب عن الأسئلة الموجهة إليهما معا إلى نهاية هاته الجلسة لهم طارئ ويعتذران مسبقا.

إذن السؤال المخصص في إطار هذه الجلسة الثانية هو سؤال موجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول أسباب التراجع عن بعض المشاريع التي سبق أن وضع لها الحجر الأساسي من قبل هذا السؤال موجه من طرف السادة المستشارين المحترمين السيد أحمد المالكي، الحاج أحمد بنا، السي أحمد أمهال. السي المالكي لكم الكلمة.

المستشار السيد أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم، البدعة الجديدة التي أصبحنا نشاهدها ونسمع بها أو يتم بعض المشاريع ويتم وضع الحجر الأساسي لها وتخصص لها ميزانيتها ثم يتم التراجع عنها إما كلا أو جزءا والأمثلة كثيرة ونأخذ على سبيل المثال مشروع النواة الجامعية بالناظور.

من المعلوم أنه سبق للسلطات المحلية بالناظور أن خصصت مساحة 39هكتار لإحداث نواة جامعية بالناظور ابتداء من الموسم الجامعي 2002-2003 .وقد ثم تدشين هذا المشروع ووضع له الحجر الأساسي وخصص له غلاف مالي يقدر ب 4ملايير و500 مليون سنتيم كدفعة أولى. وقد استبشر سكان المنطقة به خيرا بتاريخ 15 شتنبر 2002 أخبر رئيس لجنة متابعة المشروع باقي أعضاء اللجنة أن السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة وطلب تقليص المساحة المخصصة للمشروع من 39هكتار إلى بعض هكتارات فقط دون مراعاة البعد المستقبلي للجامعة.

الجميع أصبح يتساءل ما هو السبب والتراجع وأين ستذهب باقي المساحة المنقوصة، خاصة أنه السيد الوزير قد بلغ إلى علمنا اجتماع اللجنة المختصة بدراسة هذا المشروع وتقييم قيمة الأراضي في الأيام الأخيرة. فإن كانت هذه خطوة فعالة نحو تأسيس هذه النواة الجامعية إلا أن تضييق مساحتها المحددة سابقا وتقليصها من 39 إلى 10هكتارات يجعل لهذا المشروع مستقبلا ضيقا الاتفاق وينقص من هدفه خاصة وأن هذه الأراضي في هذه المنطقة تعرف ارتفاعا في القيمة مما يجعل إمكانية توسيع النواة مستقبلا أمرا مثقلا لكاهل الدولة ولم لا السيد الوزير نعمل على تحقيق هذا الهدف طالما أن الظروف ملائمة ولا أخفي عليكم أن تقليص المساحة رغم توفرها سيرجع سلبا فيما بعد على الهدف من إنشاء هذه النواة والمتمثلة في خدمة التنمية الإقليمية والوطنية وحتى على الرأي العام في المنطقة بحيث أصبحوا يروجوا أن عملية التدشين لم تكن سوى دعاية للشركة الوطنية للتجهيز والبناء بدفع المواطنين إلى شراء قطع البقع الأرضية بالمنطقة العمرانية الجديدة لسلوان بأثمان خيالية فهكذا لا نريد أن يتقلص مشروع النواة الجامعية وأن يتبخر كما تبخر من قبل مشروع المركب الرياضي الذي هو أيضا كان من المنتظر إنجازه بالمنطقة.

نرجوكم السيد الوزير المحترم تنوير السادة المستشارين ومن خلالهم الرأي العام المحلي بخصوص هذا الموضوع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد عمر الفاسي الفهري وزير منتدب لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

هل من الممكن جمع السؤالين؟ لأنهم نفس الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

يمكن كذلك.. إذن نعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد الرحمان أوشن أو السيد محمد الرحموني لطرح السؤال في نفس الموضوع المتعلق بمصير النواة الجامعية بإقليم الناظور. السي عبد الرحمان لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الرحمان أوشن:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

قبل أن أطرح سؤالي بخصوص هذا الموضوع، أريد بداية أن أسجل تضامن فريقنا، فريق التجديد والتقدم الديمقراطي مع إخواننا المعطلين بمدينة المضيق عمالة إقليم تطوان ونسجل كذلك باسم فريقنا استنكارنا للتدخل الذي تعرض له مقر حزب اليسار الاشتراكي الموحد بهذه المدينة وتضامننا مع إخواننا المعطلين (هذا للإشارة سآخذه من وقتي).

السيد الرئيس،

أما بخصوص الموضوع الذي سبق أن أشار إليه زميلي الأخ أحمد لمالكي من قبل فهو بالفعل نفس الموضوع وكما هو في علم الجميع أن وزارة التعليم العالي وفي السنة المنصرمة وفي ظل حكومة التناوب السابقة سبق لوزارة التعليم العالي أن برمجت إحداث نواة جامعية بإقليم الناظور وذلك في إطار تقريب التعليم العالي من الطلبة لهذا الإقليم وفي إطار تطبيق كذلك مضامين ميثاق التربية والتكوين. ثم كما قلت هذه النواة الجامعية وخصصت لها وزارة التعليم العالي اعتمادا ماليا من الميزانية العامة للسنة المنصرمة كما هو في علم الجميع قدر ب47 مليون درهم وقد استبشر السكان خيرا بالفعل من هذا المشروع النبيل الذي سيخفف من معاناة طلبة هذا الإقليم وآبائهم وقد زاد استبشارهم خيرا عندما زار السيد وزيرا لتعليم العالي السابق رفقة زميله وزير الطاقة المعادن والتجارة والصناعة آنذاك في أواخر شهر غشت كما أعتقد من السنة المنصرمة، حيث وقف الجميع منتخبين وسكان وفعاليات مختلفة بعين المكان الذي سينجز في هذا المشروع النبيل.

وقد توجهت هذه الزيارة للسيد وزير التعليم العالي السابق بعقد اجتماع له على مستوى عمالة الإقليم حضرته مختلف الفعاليات وحضره منتخبو الإقليم والسيد عامل الإقليم وأكد السيد وزير التعليم العالي على أن هذا المشروع بالفعل سيعرف خروجا إلى الوجود في أقرب وقت وسوف لن يكون كباقي المشاريع التي تبرمج في مناطق الشمال. وآنذاك أكد لنا السيد وزير التعليم العالي كذلك على أن هذا المشروع سوف يقدم خدماته في شهر شتنبر من سنة 2003 بحيث ستفتح الجامعة أبوابها في وجه الطلبة. إلا أن واقع الحال السيد الرئيس، واقع حال هذا المشروع لا يوحي بأنه سينجز بالفعل في هذا الموعد المحدد الذي ضربه لنا السيد وزير التعليم العالي.

لذلك يأتي سؤالنا وهو على لسان جميع ساكنة إقليم الناظور هل بالفعل السيد وزير التعليم العالي، سينجز هذا المشروع في الوقت المحدد له وهو شتنبر 2003 رغم أننا لسنا متيقنين من ذلك ثم ما هي الأسباب رغم أننا نعرف بعضها وقد نحتفظ بذكرها عند تعقيبنا على جوابكم ثم كذلك ما هي الشعب التي يمكن أن يبتدئ بها هذا المشروع؟ يتساءل كذلك طلبة الإقليم عن الشعب التي ستفتح أبوابها في وجه هؤلاء الطلبة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤالين معا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن اشكر السادة المستشارين على سؤالهم حول مصير النواة الجامعية بإقليم الناظور وبالفعل هذا المشروع هو تم التحضير له على جميع المستويات وعلى الخصوص من ناحية الميزانية ففي ميزانية 2002 تم تخصيص اعتمادات قدرها 47 مليون درهم مسجلة في الميزانية للسنة الماضية بالنسبة لميزانية هذه السنة 2003 مسجلة في الميزانية للسنة الماضية بالنسبة لميزانية هذه السنة 2003 مسجلة اعتمادات إضافية ديال 30 مليون درهم. هذا يعني بأن هذا المشروع الوزارة عازمة من أجل إنجازه والهدف في بداية الأمر فعلا كما ذكر السادة المستشارون هو التمكن من هذه المؤسسة في وجه الطلبة في شتنبر من السنة المقبلة إن شاء الله 2003 وكذلك للإسراع في إنجاز هذا المشروع تم إبرام عقدة مع المؤسسة الوطنية للتجهيز والبناء La SNEC التابعة لوزارة السكنى لتفويضها صلاحيات صفة صاحب المشروع maître d'ouvrage délègue ومن الناحية البيداغوجية شرعت جامعة محمد الأول بوجدة في مسطرة التحضير لهذه النواة من الناحية البيداغوجية.

أما فيما يتعلق فعلا بمسألة اقتناء الأرض البقعة الأرضية التي كانت مخصصة لها 39 هكتار اقترحها عليها مجلس عمالة الناظور ولكن ذكر بذلك السادة المستشارون المحترمون هذه المسطرة استغرقت وقتا طويلا بسبب عدم موافقة وزارة المالية على اقتناء كل المساحة المطلوبة واقترحت الاكتفاء ب 10هكتارات. بالفعل الآن سنبدأ العمل على أساس هذه العشرة هكتارات ونستمر في الحوار مع وزارة المالية من اجل حيازة البقعة الباقية، علما أن التهيئة بالنسبة لتلك المنطقة مخصصة للتعليم العالي.

وموازاة مع طلب اقتناء الأرض ثم إعداد التصاميم الأولية للمشروع وكذلك طلبات العروض الخاصة بالدراسات التقنية هذا كله تم إنجازه وسيتم الشروع في أشغال الانجاز إن شاء الله في النصف الأول من السنة الحالية2003 على أن تستقبل المؤسسة الفوج الأول من الطلبة في شتنبر 2004 فعلا كاين سنة ديال التأخر ولكن حنا كنشوفو بالملموس وبطريقة موضوعية الأسباب التي جعلت هذا المشروع يتأخر بسنة ولكن مبرمج والأشياء الآن سارية وحتى من الناحية البيداغوجية كما ذكرت بذلك جامعة محمد الأول بوجدة أساتذتها والكليات هم الساهرون على التحضير من الناحية البيداغوجية لهذا المشروع وبالنسبة للمسالك التي السيد المستشار يسأل ما هي هذه المسالك التي ستفتح في البداية هي تخص الميادين الآتية: العلوم والتقنيات، الحقوق والاقتصاد وعلوم التسيير، الآداب والعلوم الإنسانية ومن خلال هذه المسالك والتخصصات كنشوفو بأنه الحمد لله كاين كل التخصصات حقيقية ما كاينش الطب ولا الهندسة ولكن كتعرفوا الصعوبات والتكلفة وهناك على كل حال واحد المخطط.

أما فيما يتعلق التكوين العام بجميع التخصصات سيتم في هذه النواة وتم بالفعل إعداد مشاريع المسالك الأساسية كما ثم الشروع في إعداد المسالك المهنية حسب النمط الجديد الذي أدخله الإصلاح الذي جاء على إثر اعتماد قانون التعليم العالي 00-01. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، أظن هناك تعقيب من طرف المستشار المحترم السيد المالكي، لكم الكلمة.

المستشار السيد أحمد المالكي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذا التوضيح القيم الذي سلط الضوء على الموضوع فقط السيد الوزير هذه التسعة والثلاثين هكتار ما غاديش تكلف ميزانية كبيرة الثمن ديالها إجماليا باش الامتلاك المخزنية أخذتها للخواص 55سنتيم

5500 درهم للهكتار يعني الثمن الإجمالي ل39 هكتار 21 مليون و450 سنتيم ليس تكلفة كبيرة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ما شي هذاك هو الثمن ديال وزارة المالية.. هناك تعقيب السيد عبد الرحمان؟

المستشار السيد عبد الرحمان أوشن:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم الذي أحاطنا بجوانب هذا الموضوع الذي يشغل الرأي العام المحلي وكما شغله لسنوات طوال المعلومات التي تفضلتم بها السيد الوزير حول هذا المشروع بالفعل كذلك كنا نتوقعها منكم إلا أن سبب طرحنا في الحقيقة أو عمق سؤالنا يكمن أساسا في كوننا كنا على علم بأن وزارة التعليم العالي أقرت وشعرت بضرورة إنجاز هذه النواة بهذا الإقليم الذي حرم من عدة أمور، إلا أن مشكل عمق سؤالنا يكمن بالأساس فيما أقدمت عليه مصالح وزارة المالية في محاولة التقليص من المساحة التي تم اعتمادها محليا من طرف المجلس الإقليمي من طرف عمالة الإقليم بل وكذلك بتأكيد وتأييد مطلق من جامعة محمد الأول بوجدة التي هي الوصية على المشروع فوجئنا بمحاولة التقليص من هذه المساحة كما جاء على لسان زميلي من قبل.فالمساحة التي كانت مقررة هي 39 هكتار وهي في الأصل أخذت.. هي تابعة للأملاك المخزنية التي آلت إليها عن طريق شركة صوناصيد التي لم تعد بحاجة إليها بعد خوصصة شركة صوناصيد واستغناء عن هذه المساحات الشاسعة. أصل هذه الأرض كما جاء على لسان زميلي كذلك أخذت من أصحابها ب55 سنتيم للمتر المربع يعني ب 5500 درهم.

الآن المشروع عندما نطالبه أن يكون على هذه المساحة التي هي في نظر وزارة المالية مساحة شاسعة وتكتفي فقط ربما بوضعه على مساحة 10هكتارات بدل 39 هكتار نقول أن هناك اعتبارات عديدة السيد الوزير وأنتم طرف معنا هذا هو عمق سؤالنا نريدكم كوزارة للتعليم العالي أن تكونوا بجانبنا في الدفاع عن هذه المساحة كلها لنضع عليها المشروع اعتبارا لكون المشروع سينجز مستقبلا سيأخذ البعد المستقبلي للجامعة لأنها سوف لن تقتصر على بعض الأولوية فقط أو على بعض الشعب. ثم اعتبارا كذلك من كون هذه المنطقة هي منطقة ذات حساسية باعتبارها توجد بأوروبا. وكذلك اعتبارا من كوننا نأمل أن تتوسع هذه الجامعة لتشمل أحياء جامعية وتكون رصيد للشراكة مع بعض الجهات التي قد تكون جهات وطنية أو أجنبية ومن طرف إسبانيا هنالك جهات الآن تطالبنا بعقد شراكة معها وسوف نتمكن بعقد هذه الشراكات إلا إذا توفر لدينا الرصيد العقاري.

لذا سنحتكم السيد الوزير أن تلحوا على وزارة التعليم العالي خاصة وأن السيد وزير التعليم العالي طبعا للتضامن الحكومي ما بين هذه الوزارات كلها والأكثر من هذا اعتبارا للتضامن حتى الهيئة السياسي ما بين وزير التعليم العالي ووزير المالية.

لذلك نريدكم إقناع وزارة المالية بأن تخصص هذه المساحة كلها لإنجاز هذا المشروع الذي ينتظره السكان بفارغ الصبر ونحن المنتظرين إلى 2004 وليس هناك أي إشكال. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم على تعقيبه على السؤال، هناك رد السيد الوزير، تفضلوا لكم الكلمة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بطبيعة الحال غادي يمكن لكم فهمتم كلامي بأنه وزارة التعليم العالي هي لازالت حارصة باش تحوز على البقعة الأرضية بكاملها فعلا هذا التأخير لأنه حصل نظرا للمناقشات التي كانت مع وزارة المالية ولكن فضلت وزارة التعليم العالي باش تشرع في العمل على أساس هذه العشرة هكتارات وغادي تبقى مستمرة باش تحوز البقية من أجل إنجاز هذا المشروع بكامله إن شاء الله وأظن هنا ما كاين حتى تناقض بالنسبة لهذه النقطة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير ونشكره كذلك على مساهمته.ننتقل إذا سمحتم السادة المستشارين المحترمين إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة وهو يحضر معنا بطبيعة الحال كوزير مكلف بتحديث القطاعات العامة ولكن كذلك حضر الجلسة والموضوع النقاش كوزير التعليم العالي السابق وأنا تتبعت وهو يهش برأسه معناه هو موافق ويتضامن مع الزملاء الذين طرحوا السؤال وهو متضامن معكم السيد عبد الرحمان والسيد أحمد. قلت نظرا لوحدة الموضوع السؤالين الموجهين إلى السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة، السؤال الأول يتعلق بالإجراءات والتدابير اللازم اتخاذها لإصلاح أوضاع المتصرفين والمتصرفات بالوظيفة العمومية هذا السؤال الذي طرح من طرف المستشارين المحترمين السادة عمر الإدريسي، السي علي لطفي، السي مصطفى الشطاطين والسي محمد المرس وكذلك السؤال الثاني المتعلق بالقانون الأساسي للمتصرفين الذي طرحه المستشارين المحترمين السادة مولاي إدريس العلوي، السي إبراهيم آل حماد، السي محمد المنصوري والسي لحسن بوعود والسي إبراهيم الذهبي. إذن نقترح على المجلس الموقر أن السادة المستشارين يطرحوا أسئلتهم بصفة متتابعة وتتكلف

الحكومة بالرد دفعة واحدة على السؤالين. إذن أعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من الفريق الكونفدرالي السي مصطفى الشطاطبي.

المستشار السيد مصطفى الشطاطبي:

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين،

سبق لنا كممثلي الماجورين ممثلي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين أن طرحنا عدة مرات هذا السؤال على الوزير الذي كان يتحمل مسؤولية هذه الحقيبة ولكن لحد الآن بقت الأمور كما هي عليه وهذا الشي الذي دفعنا باش نعاودو نطرحو هاذ السؤال حول المتصرفين والمتصرفات.

مما لاشك فيه أن كل إصلاح يهدف إلى عصرنة الادارة المغربية وتحديثها وعقلنة وترشيد مواردها البشرية والمالية يمر بالضرورة عبر أولوية لا يمكن بأية حال من الأحوال القفز عليها أو التغاضي عنها أو تهميشها ويتعلق الأمر بالعنصر البشري كرأس مال حقيقي أساسي في مسلسل التنمية الشاملة، مما يستوجب معه الاعتناء بهذا المورد وتكوينه قدراته المهنية وتحفيزه وتشجيعه على البدل والعطاء والمردودية وبالتالي تحسين أوضاعه المادية والمعيشية والمهنية.

ومع ذلك فإن النظام الأساسي الذي يدير الحياة المهنية للمتصرف لم يعرف منذ 17 سنة خلت أي تغيير يذكر وأبقى ظلما وحيفا على حصر ترقية المتصرف عن طريق الاختيار وبشرط الأقدمية إلى جانب سيف الكوطا عامل ساهم بشكل كبير في تجميد عضوية عدد واسع من المتصرفين بكل أصنافهم. فإذا كان شرط الأقدمية حدد في عشر سنوات فإن عامل الكوطا جعل شريحة واسعة تنتظر الاستفادة من هذا الحق مدة تتراوح مابين 15 إلى 20 سنة علاوة على غياب الحوافز المادية والتكوين المستمر وضعف وقلة وسائل العمل وحشر الموظفين في مكاتب عبارة عن زنازن ما يمكن القول عنها أنها مهينة لكرامة الموظف بشكل عام المتصرف على وجه الخصوص.

السيد الرئيس، السيد الوزير،

أمام هذا الوضع نعتبر أنه أضحى من المستعجل تسوية الوضعية المادية للمتصرفين والمتصرفات بجميع أصنافهم على غرار الهيئات الأخرى في إطار أساسي ومتضامن بين مكونات هيئة المتصرفين ويحفز على الانخراط الواعي والمسؤول في الإصلاح الإداري الشامل وفي تأهيل الإدارة المغربية لمواجهة التحديات المطروحة وبدون ذلك أعتقد أنه سيظل سجين منطق الشعارات التي تتناقض ومنطق الحداثة والمردودية.

لكن ذلك السيد الوزير نسائلكم ماذا أعدت الإدارة حكومة ووزارة بخصوص نظام أساسي عادل ومنصف للمتصرفين والمتصرفات؟ كيف تعاملت الحكومة لرفع الحيف الذي لحق هيئة المتصرفين جراء الإصلاح الإداري لسنة 1967 وما تلاه من تعديل سنة 1983 على النظام الأساسي الخاص بأسلاك الإدارة المركزية وبالموظفين المشتركين بين الوزارات؟ لماذا التعامل بمكيالين في مراجعة الأنظمة الأساسية وأنظمة التعويضات بالنسبة لأطر وموظفي الإدارة العمومية؟ أين نحن من النظرة الشمولية والعدالة ومحاربة الفوارق والتجفيز وتشجيع الموارد البشرية داخل الإدارة العمومية؟

لذلك نسائلكم ما هي الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها للإسراع بوثيرة الإصلاح ولإنصاف هذه الشريحة من الموظفين؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة للسيد محمد المنصوري في نفس الموضوع.

المستشار السيد محمد المنصوري:

السيد الرئيس، السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

كنت غادي نعفي السادة المستشارين والسيد الوزير عن المقدمة التي جاء بها صديقي وزميلي الذي سبقني باش غادي نبين الأهمية ديال هاذ الشريحة من الموظفين السؤال في الحقيقة يتشابه والوضعية لدى الجميع ولاسيما السيد الوزير بغيت نضيف لما قاله السيد الرئيس في حقكم على أنكم أنتم دافعتم ولازلتم تدافعون على الأطر وعلى الموظفين وعلى جميع العاملين في الإدارات وهذا معروفين لدى الجميع. في الحقيقة تعرفون أهمية موضوع الإصلاح الإداري والدور الذي يلعبه المتصرفون في جميع مكوناتهم في التنمية، الأداء الوظيفي العام والارتقاء بنوعية وجودة الخدمات العمومية. ومن هنا نريد السيد الوزير أن نطرح عليكم نفس السؤال الذي طرحه عليكم زميلي ولي اليقين أن جوابكم سيكون كعادتكم شفاف وموضوعي ولنا الأمل أنه ستجدون حلا لهذه الفئة من الموظفين وشكرا مسبقا وسوف لن أعقب على ما قلته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.. إذن احتفظوا السيد الوزير بجزء من الجواب حتى يكون التعقيب.. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد نجيب الزروالي الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا للسيد الرئيس،

السادة المستشارين،

شكرا كذلك على هذا السؤال.السادة المستشارين، بالطبع، كما تمت الإشارة إلى ذلك أنا لا يمكن أن أتكلم عن تحديث القطاعات العامة إذا لم نأخذ بعين الاعتبار شقي هذه القطاعات أي من جهة الشق الهيكلي والتنظيمي للقطاعات

العامة ومن جهة أخرى الموارد البشرية التي هي مكلفة بتطبيق هذه الإصلاحات على مستوى القطاعات العامة.

وفقط للتذكير أنه ما كان ليكون الإصلاح الجامعي لو ما اهتمينا بهذين الشقين كذلك في الإصلاح الجامعي سواء من تسوية 13 مطلب ديال الملفات العالقة للنقابة الوطنية للتعليم العالي أو مرسوم التعويضات مراجعة التعويضات لأساتذة التعليم العالي.إذن هذا يعني أنه يكون بالطبع اهتماما أساسيا في إطار السياسة المتبعة الآن من طرف هذه الوزارة لتحديث القطاعات العامة ألا وهو الاهتمام كذلك بالموارد البشرية.وكذلك من ناحية العدالة التي بالطبع يمكن أن تكون هناك مراجعة للنظام الأساسي ككل الفئات التقنية من مهندسين وأطباء وأساتذة ورجال التعليم وغيرهم ولا يتم كذلك مراجعة النظام الأساسي للمتصرفين والمتصرفات في الإدارة العمومية وهذا بالطبع يدفع إلى نقطة أخرى(هو إعطاء الاهتمام الخاص للمدرسة الوطنية للإدارة حتى تلعب الدور الأساسي في تحديث القطاعات العامة وتتناسق في إطار الإصلاح العام للمنظومة التربوية مع ما هي أهداف تحديث هذه القطاعات العامة وبالتالي إعطاء الاعتبار للشواهد ولخريجي هذه المدرسة والذين هم الآن 5000 متصرف ومتصرفة الذين هم تقريبا خريجي المدرسة الوطنية للإدارة).

إذن كتعملو على الجانبين: الجانب التكويني بالطبع النظام الأساسي وفي هذا الإطار وزارة تحديث القطاعات العامة أعدت مرسوما الذي يتمحور خاصة في أربعة نقط.

1- إعادة هيكلة هذه الهيئة بوضع ثلاث أطر ترقي بدرجتين في كل إطار.

2- الوزارة عملت في هذا المرسوم على أن التوظيف يتم عن طريق مباراة جهوية حتى يتم انتقاء أفضل العناصر أولا حسب الاستحقاق وثانيا كذلك بهدف الرفع من مستوى أداء المرفق العام في الإدارة المغربية.

3- على مستوى الترقي زدنا على الترقية بالاختيار، زادت الترقي من خلال الامتحانات المهنية أو مناقشة رسالة مثلا التي تسمح بالترقي في الإطار وكذلك نقطة رابعة هي مراجعة نظام التعويضات التي تمنح لهذه الهيئة على غرار ما يمنح بالطبع للهيئات المماثلة والموجودة في السلاليم أو في الدرجات الموجودين فيها المتصرفين والمتصرفات.

4- إذن أظن على أن هذا المرسوم تطرق للنقط التي جئتم بها كاملين وبالطبع تمت مراسلة وزارة الاقتصاد والمالية التي أبدت ملاحظات هي خاصة كما القاعدة هي ملاحظات مالية وأنا حاولت أن أبرمج اجتماع مشترك بين وزارة تحديث القطاعات العامة ووزارة المالية هذا الأسبوع أتمنى أنه يكون هذا الأسبوع وبداية الأسبوع المقبل باش نحسمو في مرة في هذا المرسوم وإلا بالطبع هذاك الساعة اللجوء إلى المسطرة العادية أي تحكيم السيد الوزير الأول.

كيفما كان الحال أود كما قلت البارحة، جمعية خريجي المدرسة الوطنية للإدارة ثم أنني ألتزم كما التزمت للزملاء في القطاع الذي كنت أشرف عليه من قبل أنني سأقبع هذا الملف وإن شاء نوصله فين كان خصو يوصل.

على أي النظرة الآن هي نظرة شمولية اللي كيخصها تاخذ بعين الاعتبار كل مكونات تحديث القطاعات العامة بالطبع وفي هذا الإطار كذلك الاعتناء بهذه الهيئة في الإدارة المغربية هو من ركائز تحديث القطاعات العامة ومن أسس الإصلاح الإداري الذي نتمنى أنه نديروه في أقرب الآجال إن شاء الله في حيز التنفيذ.

شكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. السي المنصوري أظن أن التزام السيد الوزير وتعهده سيعفيك من التعقيب إذن شكرا وشكرا كذلك السي علي لكم الكلمة.

المستشار السيد علي لطفي:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على هذه المعطيات وأعتقد لا نختلف في المقاربة وهذا هو الأساسي أنه لا يمكن أي إصلاح أو تحديث لهذه الإدارة دون الاهتمام بالعنصر البشري. من هذا المنطلق طرحنا هذا الملف.اللي بغينا نأكد عليه هو أن هذا السؤال هاذي سنتين باش وضعناه اللي كيهم هاذ الفئة ديال المتصرفين والمتصرفات والأطر المماثلة معناه عندنا حاملي شهادة الدكتوراه وكذلك بعض الفئات اللي عاطينهم اسم أو واضعينهم في إطار معين بحال les assistants médicaux في وزارة الصحة.

لهذا هذه الفئة عانت من الانتظار هذه سنتين ما غاديش نقول نفس الكلام، نفس الخطاب لأنه أعتقد كاين أشياء إيجابية عملت وكان لقاء مع لجنة التنسيق الكونفدرالية وكذلك مع ممثلي النقابات الأخرى على نفس الموضوع مع الوزارة من أجل كذلك دراسة هذه المقترحات اللي طارحاها الوزارة قبل عرضها على وزارة المالية. كنعرفو كلنا دائما نصطدم أمام وزارة المالية لكن حنا اللي كنرفضو هو سياسة المكيالين. نطالب بالعدالة الاجتماعية، نطالب بالعدالة بين الموظفين.. لذا السيد الوزير نتمنى أن هذا الملف بالذات ما نبقاوش ننتظر سنتين أخرى نتمنى أنه في أقرب الآجال يخرج لحيز التطبيق وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

أظن أننا لسنا مختلفين في ما جاء في تعقيب السيد المستشار المحترم. فقط كذلك بغيت نذكر أنه حقيقة هذا

شهر ونصف ديال العمل فيعني مازال ما وصلنا لهاذ السنتين أو الثلاث سنوات المهم في كلامي أنني كما قلت البارحة وأؤكده اليوم أنني لتزم أنني أهتم شخصيا بهذا الملف وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير وشكرا له كذلك على مساهمته. نمر إذا سمحتم السادة المستشارين المحترمينابلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل الذي نرحب به هذا السؤال يتعلق بالوضعية الحالية لشركة الخطوط الملكية المغربية سؤال مقدم من طرف المستشارين المحترمين السادة: السيد رئيس الفريق عبد العزيز القريعة، السي بلحاج الدرمومي، السي عبد الرحيم الشرقاوي، السي حسن زهير، السي عمر مكدر. السي محمد موهوب، السي بولون أحمد، السي لحسن أكوجكال والسي حسن القيشوحي.

تفضلوا السي حسن لكم الكلمة.

المستشار السيد حسن القيشوحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

لقد عرفت الخطوط الملكية المغربية أوضاعا صعبة نتيجة الظرفية التي عرفها قطاع النقل بعد أحداث 11 شتنبر 2001، بحيث حدث انخفاض ملحوظ في حركة نقل المسافرين كما عانت ولازالت تعاني من تزايد حجم التكاليف العامة خصوصا منها تلك المرتبطة بالأمن والتأمين وهو ما دفع بالشراكة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الاستعجالية كالتقويم المستمر لبرنامج الرحلات حسب تطور الطلب وحذف بعض الخطوط التي تسجل عجزا ماليا والزيادة في الأسعار المطبقة وهو ما شكل عبئا كبيرا على المسافرين سواء منهم المغاربة أو السياح.

ونحن نعتقد أن هذه الزيادات في الأسعار غير مقبولة نظرا لما تشكله من أعباء إضافية على المسافرين ولا تخدم مصالح السياحة الوطنية، بحيث أن ثمن التذكرة من هولندا إلى المغرب العديد من الشركات لا يتجاوز 250 أورو بينما نجد تذكرة الخطوط الملكية المغربية لنفس الخط تتراوح بين 3150 و3440 درهم ونحن نعتبر إضافة إلى كون هذه الزيادة غير مقبولة فهي غير منطقية كذلك. نظرا لأن الدولة بذلت جهودا كبيرة حتى تتمكن الشركة من تجاوز الصعوبات التي تعرفها وجعلها تواصل تطورها في التنمية الاقتصادية والسياحة ببلادنا. حيث اعتمدت الحكومة عدة تدابير لفائدة الشركة ثم إقرارها ضمن عقد البرنامج الموقع بين الدولة والخطوط الملكية المغربية بتاريخ 27 نونبر 2001 والذي يغطي الفترة المتراوحة من نونبر 2001 إلى أكتوبر 2004.

لذلك السيد الوزير نتساءل عن أسباب هذه الزيادات وعن الفارق الكبير في ثمن التذكرة بين الخطوط الملكية المغربية وغيرها من الشركات الدولية وماذا تنوي وزارتكم القيام به حتى لا يؤثر ذلك على السياحة الوطنية ولنتمكن الشراكة من مواصلة دورها في التنمية الاقتصادية ببلادنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد وزير التجهيز والنقل للإجابة على هذا السؤال.. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

فجوابا على سؤالكم المتعلق بشركة الخطوط الملكية المغربية التي كما تعلمون، كما جاء في تدخلكم، القيم والعميق فيما يخص هذا المجال بعد أحداث 11 شتنبر 2001 كانت هناك انعكاسات سلبية مهمة فيما يخص شركات الطيران في العالم كله بما في ذلك شركة الخطوط الملكية المغربية التي عرفت بطبيعة الحال بعض الصعوبات فيما يخص توازناتها وأدت هذه الإحداث إلى النقص في معاملات الشركات وفي حركة النقل الجوي، بحيث أنه نعطي الأمثلة: وصل هذا الانخفاض فيما يخص الحركة مع الولايات المتحدة إلى 40٪ ، مع أوروبا إلى 20٪ ، ومع الدول الأخرى العربية إلى 35٪. كما أدت إلى ارتفاع مهول في تكاليف تأمين المسافرين والطائرات.

وهكذا فقد أقدمت شركة الخطوط الملكية الجوية منذ 24 أكتوبر 2001 وعلى غرار شركة الطيران الأخرى المنضوية تحت لواء الاتحاد الدولي للنقل الجوي على زيادة 5٪ لثمن الرحلات الدولية.

وللتذكير فإن الشركة تقدم تخفيضات تشجيعية بالنسبة لأفراد جاليتنا المقيمة بالخارج تتراوح ما بين 10٪ وتصل إلى 90٪ بالنسبة للتذاكر الخاصة بالعائلات والأطفال والطلبة والشباب والرضع. بالإضافة إلى التسهيلات الممنوحة فيما يخص نقل الأمتعة.

وبخصوص التعرفة المطبقة على التذكرة بين هولندا والمغرب، فتجدر الإشارة إلى شركة الخطوط الملكية المغربية وشركة "ترانزافيا" الهولندية تطبقان نفس الإثمان، بل إن الشركة الوطنية تنفرد ببعض التسعيرات التفضيلية كالتسعيرة الممنوحة لشخصين من نفس العائلة وهي 400 أورو أي 200 أورو لكن شخص من نفس العائلة.

أما فيما يخص التسعيرات المخفضة التي تطبقها بعض الشركات الجوية على هذا الخط فأود أن أؤكد على أن هذه

التسعيرات لأنهم الرحلات المباشرة وإنما الرحلات الغير مباشرة التي لها نقطة وقوف في الرحلة.

وفيما يخص، بسرعة، ما تراه الوزارة فيما يخص هذا القطاع لابد من التذكير إلى أن لابد من شيئين: متابعة الحوار مع شركة الخطوط الملكية المغربية حتى تمكن من أن هذه الشركات تكون أحسن أداء وأحسن فعالية في السياسة المغربية وخصوصا فيما يخص السياحة وأيضا فتح خطوط أخرى جديدة خاصة في إطار سياسة تحرير القطاع من نوع "شارتر" وتم خلال سنة 2002 فتح ثلاث شركات جدد لنقل السياح من نوع "شارتر". وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.. هناك تعقيب السيد المستشار؟

إذن باسمكم نشكر السيد.. قلت عند افتتاح الجلسة الثانية بأن قطاع الفلاحة والتنمية القروية والمالية والخوصصة سيؤجل طرح الأسئلة إلى نهاية هاته الجلسة.. قلت نشكر السيد الوزير على مساهمته وعلى إجابته القيمة حول السؤال المطروح من طرف السيد المستشار المحترم وننتقل إلى قطاع الصحة بثلاث أسئلة. السؤال الأول حول التصور الفعلي لتحسين الخدمات الطبية بالمستشفيات والمراكز الطبية للمستشار المحترم السيد إبراهيم الرميلي. تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد إبراهيم الرميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

إن السياسة الصحية العمومية الفعالة لا تقتصر على وضع التجهيزات الضرورية لها فق، بل تمتد إلى تقديم الخدمات الطبية في شروط من شأنها أن تأخذ بعين الاعتبار المهمة النبيلة لهذه الخدمة وكذلك وضعية المستفيدين منها.

لهذا نسائلكم السيد الوزير :

1- عن الإستراتيجية التي تنوي وزارتكم نهجها لتحسين الخدمات الطبية.

2- ما هي الخريطة الصحية لتحسين الخدمات الطبية على الصعيد الحضري والقروي.

3- ما هي الحلول المستعجلة لتفادي المظاهر السلبية التي تهيمن على أقسام المستعجلات بالمستشفيات والمراكز الطبية؟

4- ما هي الإمكانيات المالية والبشرية المرصودة لهذه الأقسام حتى تتولى القيام بمهمتها في ظروف عادية؟

5- وما هي السياسة تنوون نهجها قصد تجهيز وتهيئ هذه المرافق الصحية؟ وهل ستخصصون العناية الضرورية لهذه الأقسام والعاملين بها حتى يتم تقديم العلاجات والإسعافات للمستفيدين في أحسن الظروف والأحوال؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.. الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد الوزير مرحبا بك.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية إن أقول أن الأسئلة التي أتت الآن مغايرة السؤال الذي هو بين يدي والذي وصل إلينا في 18 دجنبر 2002 ولكن على كل حال نفس الماهية فيما يتعلق بماهية السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

التغيير هو تغيير المناخ.

السيد وزير الصحة:

ليس فقط تغيير المناخ، نعتبر الديباجة وتغيير الأسئلة وتوليدها ولكن هذا زادني طبعا تفهما في الإشكالية. فأولا أريد أن أقول أنني متفق مع السيد المستشار المحترم حول الرؤية التي يرى بها المنظومة الصحية ببلادنا.جوابا على سؤاله أريد أن أقول أن الحالة الراهنة لمستشفياتنا هي كالتالي: عندنا مستشفى يتجاوز عمرها 30 سنة وعندنا 16 مستشفى يتجاوز عمرها 70 سنة وأن الثلث أي 30٪ من التجهيزات الطبية يتجاوز عمرها 5 سنوات وأن عدد الأعطاب المسجلة سنة 2001 فقط هي 171 عطبا وبالتالي فمنظومة المستشفيات في وضعية هشة.نفس الشيء يتعلق بالتجهيزات ومع ذلك فقد تم إرساء سياسة مهمة فيما يتعلق بتطوير هذه الشبكة وخلق شبكات للصيانة وهذا شيء جديد بالنسبة لنا وخلق كذلك إطار مرجعي ودلائل حول طرق الصيانة.كما أن هناك عدة برامج إما مع البنك العالمي أو في ميدان أو مع البنك الإفريقي لتأهيل المنظومة الصحية برمتها.

وأخيرا فقد تم تزويد الوزارة مؤخرا بفضل السيد الوزير الأول بوسائل جديدة سيرصد منها فقط 100 مليون درهم لتحسين المستعجلات ويبقى طبعا هناك مشاكل أخرى متعلقة بالطرق والماء الصالح للشرب والكهرباء ومحاربة الجهل والتمدرس لكي يكون هناك تناسق بين جميع المكونات الداخلة في التطبيب والاستشفاء في بلادنا وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الصحة.. التعقيب السيد المستشار؟ تفضلوا لكم الكلمة السي الرميلي.

المستشار السيد إبراهيم الرميلي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات، أظن معالي الوزير أن هذا السؤال استدعته الضرورة وذلك من خلال اعتبارين أثنين أولهما متمنياتنا أن تتم القطيعة مع الماضي وبالتالي ينبغي مواكبة إصلاح القطاع الصحي بصفة عامة ونظام الخدمات الطبية، ذات الطابع الاستعجالي حتى تعود لهذه الخدمة مكانتها اللازمة.

ثانيا أتمنى منكم السيد الوزير القيام بزيارة ذات طابع استعجالي وفجائي للاطلاع على الوضعية المزرية لأقسام المستعجلات بالمستشفيات وذلك حتى تقفوا على أوضاعها وأوضاع العاملين بها كذلك القيام بما يمكنه الإصلاح لها وتزويدها بأطر طبية ذات تجربة وحنكة في ميدان الخدمات الطبية الاستعجالية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

ننتقل إلى السؤال الموالي موجه دائما إلى السيد وزير الصحة حول وضعية الممرضين المتعاقدين مع السعودية.سؤال مقدم من طرف المستشارين المحترمين السي حسن أوتغليست، السي بوشعيب الهلالي والسي عبد الجبار بوملحة والسي محمد المنصوري.

السي المنصوري لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد المنصوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

لابد من الاعتراف بالمجهودات التي يقوم بها السيد وزير الصحة منذ تعيينه من طرف صاحب الجلالة والحال أنه منذ تعيينه أخذ على عاتقه بتوظيف عدد كبير من الموظفين، مما حل عدة مشاكل التي تكلم عنها وأشار إليها السيد المستشار من قبل لكن هناك مشكلة كبيرة السيد الوزير وهي مشكلة الممرضين الذين كانوا يشغلون في السعودية وعددهم كما تعلمون السيد الوزير جد كبير وهؤلاء الناس أخذوا كفاءة كبيرة بحيث أنه أقل منهم اشتغل أكثر من عشرة سنوات فهاذ الناس بدون شك استقبلتوهم وشفتو معهم المشاكل وأعطيتوهم وعود على أنه المشكلة ديالهم غادي تحل ولكل الأمر طال بهم هاذ الناس في وضعية مالية مزرية كيتساو الأمل معقود فيكم وحنا تتعرفوكم شخصيا الأعمال اللي قمتم بها في جميع المناطق اللي دزتو فيها لنا اليقين السيد الوزير على أنكم غادي تلقاو لهم حل غير المطلوب ديالنا السيد الوزير وهو تلقاو لهم حل في أقرب وقت ممكن لأن هؤلاء الناس أرباب عائلة ومحتاجين وتعرفون وضعية الناس الذين هم في هذا الشكل وشكرا مسبقا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد وزير الصحة:

.. يتعلق الأمر بمجموعة من الأطر الطبية التي عادت إلى أرض الوطن بعدما اشتغلت في الشرق الأوسط لمدة سنوات ولدينا فقط 124 طلبا تعذرت الاستجابة عنها فقط لمانع قانوني وهو أن بين سنة 1993 و1998 هناك فرق لأن الناس الذين درسوا في هذه الميادين قبل 93 عندهم شواهد خاصة وثمة تغيير المناهج الطبية وشروط الدخول إلى المدارس وبدأت فئة أخرى مؤهلة أكثر للعمل بعد 93 ولكن القانون ترك الباب مفتوحا لخمس سنوات بين 1993 إلى 1998 بموجب قانون مرسوم 2.93.380 الصادر ب 29 أكتوبر 1993 فتم امتصاص مجموعات كبيرة بين هذين التاريخين وتبقى الآن هذه المجموعة بصدد تغيير القانون لفتح الباب لهؤلاء الأشخاص في الأيام المقبلة إن شاء الله وهم بلادهم تحتاج إليهم ولهم خبرة مهمة جدا ولابد أن نجد لهم حلا في إطار القانون وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لا يبقى لك السيد المنصوري إلا التنويه بالسيد الوزير.

المستشار السيد محمد المنصوري:

أنوه به لأنه يستحق دائما التنويه ولا يحتاج لي لأن أنوه به لأنه خير الرجال.. السيد الوزير حقيقة استمعت لكم وبدون شك على أنه كما استمعت بدون شك المعنيين بالامر لكم لكن السيد الوزير في الحقيقة تعرف المسائل باش تغير القوانين غادي يجر بنا حتى نشدو التقاعد وهاذ الناس ما غاديش شتغلوا. لذا السيد الوزير بغيت غير باش نسائلكم الله يخليك على أنه هذه الفئة ديال هاذ الناس مطلوبين في دول أخر، أخص بالذكر الإمارات، أمريكا، كندا.. عدة من الدول محتاجة للممرضين واللي عندهم خبرة وعندهم تجربة هاذ الناس بهاذ السنين اللي دوزوها أصبحوا شبه أطباء فالتوكل عليكم باش تلقاو لهم حل كيف ما قلت في أول التدخل ديالي بواحد السرية المطلوبة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

السيد الرئيس،

غادي يكون إن شاء الله اجتماع يوم 23 يناير الحالي لتحسين المرسوم المذكور بوزارة تحديث القطاعات العمومية إن شاء الله ويحل المشكل.. أظن أنه مشكل غير مطروح إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

إذن المشكل حكومي محض.. شكرا للسيد وزير والسؤال الأخير دائما في قطاع الصحة تقدم به المستشار المحترم

الحاج محمد طالحا حول المراكز الاستشفائية الجامعية محمد لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد طالحا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بغيت نذكر السيد الرئيس اللي كيتذكر مزيان بهاذ السؤال حيث أن هذه هي المرة الثالثة اللي كنلقي فيه هاذ السؤال.طرحته سنة 95 و99 و2002 ربما السيد الرئيس كتذكروا الإحراج الذي وقع بعدما طرحت هذا السؤال وبعدما قلت"يحسن عوان اللي ما عندوش وزير في قبلتو" كان الوزير انذاك اللي كان هنا ديال الصحة طارت لو وما عجبوش الحال.

تلعب المراكز الاستشفائية الجامعية دورا هاما في العلاجات المعقدة وكذلك المراقبة الصحية المركزة نظرا لما تتوفر عليه من وسائل وتجهيزات علاجية متطورة مفقودة في باقي المستشفيات إلا أن هذه المراكز تجمعت في محيط محوري بين الدار البيضاء، الرباط، وأخيرا ربما غادي يكون فاس ومراكش الشي الذي يجعل باقي المناطق في احتياج شديد لهذه المراكز، حيث أن المرضى لا ينقلون من المستشفيات المحلية والإقليمية إلا بعدما يتعذر علاجهم بها وتتدهور حالتهم وبعدها ينقلون في سيارات الإسعاف غير مجهزة ويقطعون مسافة طويلة تؤثر حتما على وضعيتهم الصحية مما يؤدي في الاخير في بعض الأحيان إلى وفاتهم أو تعذر علاجهم بعد وصولهم.

لذا نسائلكم السيد الوزير ألا تنوي وزارتكم فتح مراكز استشفائية جامعية من المناطق النائية والبعيدة كوجدة وأكادير وطنجة قصد تفادي معانا المواطنين من بعد المراكز الحالية موازاة بالطبع بإحداث شعبة الطب والصيدلة بالجامعة طبقا لمبدأ المركزية وعدم التمركز؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بغيت نقول أولا على أن هناك مستشفى جامعي في الرباط وفي الدار البيضاء ثم مؤخرا في فاس ومراكش. النقطة الثانية هو أن المستشفى الجامعي رهين بوجود كلية الطب وهما اثنان لا يفترقان وأن هذه المستشفيات طبعا مهمة ليس فقط للتشافي والتداوي بل للتعليم والبحث العلمي والبحث السريري ومتابعة التطور التكنولوجي في ميدان الطب وهي طبعا أقطاب جودة مهمة جدا أن تكون في جميع مناطق بلادنا وهذا ما أتمناه. نقطة ثالثة وهو أن هذه المستشفيات تتطلب أموالا طائلة لتجهيزها وتأهيلها وجعلها تواكب التطور التكنولوجي والعلمي في جميع الميادين الذي بدأ الآن يحير العقول. رابعا هو أن المخطط الخماسي 2000-2004 لا يتضمن أي مشروع لإحداث هذه المراكز وخامسا ه أن المناطق التي تمت الإشارة إليها توجد فيها مستشفيات كبيرة ومؤهلة للتداوي والتشافي من جميع الأمراض الموجودة الآن على الصعيد الوطني.فمثلا طنجة فيها مستشفى محمد الخامس ويضم 257 سرير، مستشفى القرطبي ب105 سرير، مستشفى الأمراض العقلية، مصلحة الصحة العمومية بأصيلا، ناهيك عن القطاع الخاص نفس الشي بالنسبة لإقليم وجدة هناك مركز استشفائي كبير الفارابي ب621 سرير، مستشفى الأمراض العقلية 90 سرير ومصحة للصحة العمومية ب60 سرير. نفس الشي بالنسبة لإقليم أكادير هناك مستشفى الحسن الثاني 676 سرير، مصحة العمومية 30 سرير وهذه المستشفيات لها وسائل لا يستهان بها بناء على مستوى العنصر البشري وعلى مستوى التشخيص والمختبرات وأتمنى أن يكون في جميع الجامعات المغربية في المستقبل إن شاء الله كلية الطب وبالتالي مستشفيات جامعية والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الصحة الكلمة في إطار التعقيب للحاج محمد طالحا.

المستشار السيد محمد طالحا:

نشكر السيد الوزير على متمنياته إلا أنه السيد الوزير توصلت وزارة الصحة برسالة من وزارة التعليم العالي وعندنا نسخة من هذه الرسالة تقول بأن الوزارة مستعدة مثلا بالنسبة للجهة الشرقية باش تفتح شعبة للطب والصيدلة في جامعة محمد الخامس بوجدة بغيت السيد الوزير نعلمكم في واحد الصورة مثلا المنطقة الشرقية إذا أخذنا مريضا بالجماعة ديال أيت بواشا أو تالسينت أو بني تجيت مريض لابد يمشي للمستشفى الاقليمي أولا ببوعرفة أن يقطع 250 كيلومتر بعدما إذا تعذر عليهم علاجه هناك يجيبوه لوحدة 260 كيلومتر وإذا تعطل الآن علاجه في وجدة يجيبوه للرباط 550 كيلومتر ما يحتاجش نعبر لكم نقول لكم كيفاش غادي يصل اذ المريض أخيرا إذا وصل إلى الرباط ولهذا اللي كنتمنى السيد الوزير أن الحكومة الحالية اللي أنتم جدد فيها، وأتمنى لكم التوفيق، أنه تسهر على توزيع عادل لخيرات هذه البلاد وتعطى عناية خاصة للمناطق النائية والبعيدة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم. قبل أن ننتقل إلى قطاع الفلاحة، نتوجه بالشكر إلى السيد وزير الصحة على

مساهمته، فيما يخص قطاع الفلاحة هناك ثلاث أسئلة السؤال الأول موجه من طرف المستشار المحترم السيد محمد بن الشايب حول مصير الخطة الوطنية للبذور المختارة، السي بن الشايب لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد بن الشايب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

السيد الوزير،

لقد اهتمت وزارة الفلاحة منذ سنوات بقطاع البذور المختارة واعتبرته قطاعا استراتيجيا لما له من أهمية قصوى على مستوى تحصيل الإنتاجية والرفع من المردودية، علما أن بلادنا تعرف خصاصا مهولا في مستوى النسبة المتدنية في استعمال عوامل الإنتاج الفلاحية ومنها بالخصوص العامل الأساسي والرئيسي والذي يعتبر العمود الفقري لكل إنتـــاج ويتعلق الأمر بالبذور المختارة التي تمثل لوحدها 50٪ الباقية من العوامل الأخرى كتهييئ التربة واستعمال الأسمدة ومحاربة الأعشاب الضارة ومعالجة الأمراض الفطرية إلى غير ذلك من العوامل، علما أن حاجيات بلادنا تفوق4 مليون قنطار من البذور المختارة في حين لا يتعد استعمالها في بلادنا600 ألف قنطار وأن هذا المعدل مع كامل الأسف لم يعرف تحسنا يذكر منذ أكثر من 25 سنة.

السيد الوزير،

أمام إجماع كل الفاعلين من مسؤولي المصالح المختصة بوزارة الفلاحة بمن فيهم وزراء الفلاحة السابقين وكذا المختصين والمهنيين والمنتجين على ضرورة تفعيل هذا القطاع الحيوي والهام والنهوض به حتى يرقى إلى المستوى المنشود والمعمول به في البلدان الفلاحية المتقدمة تم إحداث لجان مختصة بمشاركة كل الفاعلين لبلورة مخطط وطني للبذور المختارة وبعد المخاض العسير الذي عرفته عدد من اللقاءات والنقاشات بعد جهد كبير ووقت طويل على أكثر من مستوى تم وضع خطة وطنية للبذور المختارة، حظيت بالإجماع المطلق دون استثناء وتم توقيعه في حفل بروتوكولي مع السيد وزير الفلاحة..تم توقيعه مع فاعلين مهنيين ومنتجين وباحثين مع السيد وزير الفلاحة لكن مع كامل الأسف ضرب بهذا المخطط عرض الحائط وتم التراجع عنه من طرف واحد وهو وزارة الفلاحة دون الرجوع إلى اللجان المختصة التي بلورت المخطط الوطني ودون الرجوع إلى الفاعلين العاملين في القطاع.

السيد الوزير،

بدل العمل بالمخطط بدأ قطاع البذور يعرف انتكاسة سنة بعد أخرى وهو وزارة الفلاحة دون الرجوع إلى اللجان المختصة التي بلورت المخطط الوطني ودون الرجوع إلى الفاعلين العاملين في القطاع.

السيد الوزير، بدل العمل بالمخطط بدأ قطاع البذور يعرف انتكاسة سنة بعد أخرى ابتداء من الموسم الفارط، حيث ارتفع سعر البذور ب20 درهم آخر هي 40 درهم خلال سنتين بدل الحفاظ على المستوى الذي هو 11٪ نزلنا هذه السنة إلى 5٪ علما أن المخطط الوطني عمل على توسيع المساحات إلى غاية 40٪.

نطلب من السيد الوزير، هل لوزارتكم نية في تفعيل هذا القطاع وجعله على أرض الواقع بناء على رغبة الفاعلين وبناء على رغبة حاجيات البلاد لأن قطاع البذور هو قطاع حيوي واستراتيجي و50٪ تمثل من الإنتاج البذرة المختارة، لماذا انتكاسة؟ واش ماشي حنا وطنيين؟ واش ما عندناش غيرة على بلادنا؟ حنا نتساءلو السيد الوزير، أنتم جيتو لهاذ القطاع جديد نطلبو الله تكون عندكم المدة كافية باش تبلوروا هاذ المخطط وتعطينا السيد الوزير انطباعاتكم على المخطط واش غادي تعملوا به في القريب أولا ؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.. الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية.

السيد امحند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيد المستشار المحترم،

أولا بادئ ذي بدء لابد الإجابة أن ليس هناك تراجع وليس هناك نية لوزارة الفلاحة لا من طرف واحد ولا ثنائي أن تتراجع عن خطة أساسها هو تحسين هذا المستوى الذي تكلمتم عليه. فعلا مستوى استعمال البذور المعتمدة ضعيف وتيخصنا نقلبو كيفاش نطلعوه.عدة وسائل اتخذت وهو أولا تدخل الدولة لأن ما زال القطاع الخاص لم يصل هو تحرير وارد ماشي حتى اليوم لابد أن يكون هذا القطاع محرر لابد أن يكون تحرير لكن ما دام القطاع الخاص مازال ما كافيش وحدو هناك تدخل عبر صوناكوص وعبر تدخل الدولة.أشنو هو التدخل باش تكون هاذ البذور موجودة أولا لكي تكون الكمية موجودة وهناك مليون قلتما منها90٪ من عند صوناكوص تباعت منها إلى بداية الشهر ما نقصناش 5٪ بحال اللي قلتو، تباعت نفس المستوى ديال السنة الماضية50٪ و57٪ في القمح الطري و54٪ في القمح الصلب والشعير مع الأسف معروف أن المستوى ديالو ما يكونش عالي 14٪. الآن أشنو هو اللي وقع هاذ العام.علاش هاذ الزيادة ديال 15 إلى 20٪ فعلا لأن هناك بتشاور مع المهنيين هناك في إطار لجنة عرفوها المهنيين هناك توجه جديد بعد صدور قانونين ديال المنافسة وديال

تحسين المستجدات والتطورات.. عفوا القانون 94-09 المتعلق بحماية المستنبطات.

أشنو هو اللي وقع؟ قلنا تيخصنا نشوفو كيفاش ما يبقاش ذاك الدعم..

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المحترمة إطلعي للكراسي المخصصة للزوار.. في 97 إن شاء الله مرحبا بك.. السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

معذرة السيد الرئيس، قلت إن هناك دعم التخزين باقي دعم النقل باقي، تواجد نقط البيع 360 نقطة بالمجان لجميع المتدخلين باقي، كان بقي ذاك التدخل المباشر للقنطار هو اللي جعل هاذ العام ما كاينش فعلا هو اللي جعل طلع الثمن من 15 الى 20 درهم في القنطار ماشي تراجع لان بغينا توجه جديد وحنا تندرسوه مع بعض المصالح الآن ديال وزارة المالية وديال المهنيين. اشناهو هاذ التوجه الجديد؟ نحيدو هاذ النقل وذلك 15٪ وندخلوهم في واحد الإعانة جزافية للقنطار، لماذا؟ لنوجه الاستعمال لأنواع اللي محتاجينها لأن اليوم أشنو اللي كيوقع؟ لما كناخذ النقل و التخزين ذيك 15 درهم أو 20 درهم كلها تناخذها وتنمشي نشري هذا الشي اللي بغيت أنا ولكن راه كذلك هنا واحد التوجه وتنوجدو أن الأصناف اللي بغيناها تباع ما كايناش.هذا هو اللي واقع أما ليس هناك للإجابة على السؤال. ليس هناك تراجع والتشاور مع المهنيين سيبقى وسندعم بالعكس تدخل الدولة في هذا القطاع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هناك تعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد بن الشايب:

.. نقول بأن هناك تراجع واضح لا غبار عليه ولا نأكدو لأن المخطط الوطني يقول بأنه الثمن ديال البذور عند الاستعمال ماخصش يفوت 1,5٪ من الثمن ديال البذور العادية عند المحصول فإذا به كانت 375 درهم خصها تكون للقنطار الدولة فاجأتنا العام اللي فات ب20 درهم هذا خرق للمخطط وتراجع لا أقل ولا أكثر و الأدهى والأمر السنة الثانية على التوالي 20 درهم زائدة،المخطط يقول ما خصش نفوتو هاذ الحساب إذن هذا تراجع و الوزير السابق قال بأنه ... السي المالكي الله يذكرو بخير هو اللي وقع الاتفاق والسي إسماعيل العلوي ما قدرش يحترمو علاش؟ لأنه تعرض وزير المالية ووزير الفلاحة وقعه باسم الحكومة و الوزير هو ملزم إذن وقع التراجع أنا أؤكدها.

فيما يخص التعامل بين شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص ليس هناك تعامل على قدم المساواة، الشي الذي يخلق منافسة غير شريفة وبالتالي يكبل القطاع من التنمية لأنه الشركات الخاصة التي أحدثت عن انفتاح القطاع سنة 91، أربعة شركات كلها أفلست نظرا لممارسات القطاع العام واحتكاره الى يومنا هذا التخزين تستفيد منه شركات القطاع العام السيد الوزير، النقل تستفيد منه شركات النقل العام. البيع في نقط المراكز الفلاحية لفائدة شركات القطاع العام كلشي على حساب القطاع الخاص وعلى حساب القطاع ككل واللي كيخلص الثمن هو قطاع البذور والقطاع الفلاحي: نتمنى صادقين أن تأخذوا هذا الملف بالعناية السيد الوزير لأنه خصنا نوصلو ل 40٪ المستعملة وهاذ العام كاينة مليون قنطار كما قلتم فقط تباع منها 50٪ تراجع خطير نظرا 40 درهم اللي تزاوت الناس كان عندها 1100 اليوم نزلنا 6٪ ، أنا كنأكدها ديال المساحات، بينما خصنا نوصلو ل 40٪ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار. هناك رد السيد الوزير تفضلوا لكم الكلمة.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

بسرعة شديدة أولا غير باش نصحو الأرقام ليس هناك 5٪، السنة الماضية في هذا الوقت تباعت بالضبط 501 ألف قنطار، اليوم 497 إذن ما يمكناش نقولو نزلنا من 11 إلى 6 ... اسمح لي هذه أرقام موجودة و لا تخبأ. ثانيا بالفعل الشركة اللي التدخل ديال الدولة مع القطاع الخاص،القطاع الخاص اليوم لا يوفر إلا 100 ألف من هاذ المليون ديال القناطر اللي هي موجودة، ما يتوفر منها إلا 100 ألف. ما يمكنشي الدولة تعاون القطاع الخاص... أستسمح إذا كنا باغين ندعمو القطاع ماشي باش نعطيو الفلوس للقطاع الخاص،حنا بغينا البذور تكون واحدة، الفلاح يلفاها والدولة تكون ساهرة على ضمان هذه البذور هاذ البذور موجودة وكاينة والاحتياطي موجود ونتمنا و أن القطاع الخاص يدخل تنافس صحيح باش يمكن لنا حنا نتخلى كدولة من هذا القطاع وشكرا .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،السؤال الموالي دائما في قطاع الفلاحة حول المعايير التي تعتمدها التعاونيات الفلاحية ببلادنا في تسويق بذور القمح الطري للفلاحين سؤال موجه من طرف المستشارين المحترمين السي عقا الغازي . السيد رئيس الفريق السي تامك محمد مبارك والسي سعيد أوخويا.

السيد رئيس الفريق السيد عقا الغازي لكم الكلمة.

المستشار السيد عقا الغازي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أستسمح إذا أعدنا هذا السؤال لأنه فيه الإخوان اللي سبقوني طرحوا تقريبا نفس السؤال..إنني مجبر أن أتوجه

إلى سيادتكم الموقرة بهذا السؤال والذي يتعلق بالمعايير التي تعتمدها التعاونيات الفلاحية ببلادنا في تسويق بذور القمح الطري للفلاحين.كما تعلمون السيد الوزير المحترم إن تزويد طلب الفلاحين ببذور القمح الطري قد ارتفع ارتفاعا مهما تهاطلت الأمطار الأخيرة ولله الحمد ببلادنا وما دامت الشركة صوناكوص الفلاحية ببلادنا تعتبر الموزع الرسمي فإننا نطالب السيد الوزير المحترم تسليط الأضواء على المعايير التي تعتمدها هذه التعاونيات التي تسوق بذور القمح الطري على الفلاحين مع العلم أنه هناك فئة من الفلاحين في بعض المناطق لم يتمكنوا من اقتناء البذور التي يحتاجون إليها .

لذا نتساءل كما يتساءل معنا العديد من الفلاحين خاصة غير المستفيدين حول المعايير المعتمدة في تسويق بذور القمح الطري لفائدة الفلاحين. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.الكلمة للسيد وزير الفلاحة.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارين،

الواقع أن فيما يتعلق بهذا السؤال ربما حسب المعطيات التي هي موجودة والمنطق أن التعاونيات لاحق لها في تسويق البذور باستثناء للمنخرطين فيها يمكن لها تشري وتبيع وتوزع للمنخرطين ديالها أما بيع البذور فهو حر وهو مفتوح للجميع.اعتماد الشركات اللي تكلمنا عليها الآن صوناكوص وبعض الشركات الخصوصية فهو فحسب لتكون المراقبة على ما تبيعه مراقبة جيدة ويكون هناك تأكيد على أن البذور معتمدة.

أما فيما يتعلق بالتعاونيات فكما قلت وقانونها واضح، القانون الأساسي واضح لا يمكن أن تتدخل إلا لتسويق أو بيع منتوجات المنخرطين فيها.كيف يتم التوزيع داخل ما بين المنخرطين هذا لا دخل لنا فيه ما عدا إذا كانت هناك حالات شاذة اللي يمكن فيها حيف ويمكن تجينا شكوى كوصيين على قطاع التعاونيات آنذاك مع وزارة أخرى يمكن التدخل أما غير هذا ما يمكناش نتدخلو وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.تعقيب؟ تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عقا الغازي:

هذا ما شي تعقيب بينما طلب للسيد الوزير المحترم فيما يخص التأمين أنا كنت سابقا طلبت للسيد الوزير وهو يزيدوا شي آجال لهاذ الحالات ديال الفلاحين لأنه تيضطروا يشربو البذور وفي نفس الوقت خصهم يخلصوا التأمين وبعض الإخوة اللي مشوا داروا القرض الفلاحي فليكن في علم السيد الوزير أنه كيقطعوا لهم التأمين قبل أن يعطوهم باش يمشيو البذور كيلزموا عليهم أنه يقطعوا له التأمين عاد يعطيو لو الباقي في القرض. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السؤال الأخير في قطاع الفلاحة حول المنح التي تقدمها الدولة في ميدان الغرس للمستشارين المحترمين الدكتور الخضوري، السي محمد سعدون، الحاج علي القضيوي.

الدكتور الخضوري لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يمر القطاع الفلاحي بظروف صعبة جدا تسبب فيها عدة عوامل منها ما هو طبيعي ومنها ما هو اقتصادي لهذا قامت الدولة بتوفير العديد من الإعانات وتقديم العديد من المساعدات لتمكين هذا القطاع من النهوض في اتجاه جودة أكثر. ومن بين هذه الإعانات هناك المنح التي تقدمها الدولة للفلاحين في ميدان الغرس وعلى الخصوص بعض الأنواع كشجرة الزيتون لكن المشكل هو أن هذه المنح التي توفرها الدولة لاتصل في أغلب الأحيان إلى أصحابها، مما ينبئ بأن هناك تماطل إداري يطغى على هذا القطاع، ناهيك عن المشاكل الأخرى التي يشتكي منها الفلاح.

لهذا نسائلكم السيد الوزير عن تصوركم للنهوض بهذا القطاع الذي يلعب دورا مهما في عملية الإنتاج.

2- ما هي الإجراءات التي ستقوم بها الحكومة لتعميم هذه المنح وضمان استفادة مستحقيها من الفلاحين دون تأخير ولا تلاعب؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

صحيح أن غرس الأشجار له أهمية كبرى وهناك منذ سنوات دعم لهذه العملية منها على سبيل المثال أن مثلا بعض الأنواع للوز و"البيسباش" والكرعاع، الأشجار، الأغراس، الشتائل، يعني المساهمة فيها تصل إلى 80٪ .

فيما يتعلق بالزيتون اللي قدمه السيد المستشار المحترم كمثال لابد نذكر بأن هناك ثلاثة مراحل، المرحلة الأولى من 69 إلى 86 في إطار تشجيع الاستثمار الفلاحي آنذاك، كانت عدد من الإجراءات اللي مكنت حقيقة آنذا نغرسو تقريبا 4 الاف هكتار ديال الزيتون سنويا خلال تلك الفترة ثم جاءت الفترة الثانية ديال 86 إلى 90 تقريبا بحيث أن

أصبح تعطى الشتائل بالمجان إلى غاية 96 اللي دخلت واحد 20٪ باش يكون الفلاح حتى هو حاس لأن ذاك الشي ديال المجانية ما كانش كيعطي وفعلا كانت برامج أخرى ولكن أعطت كذلك نتائج بحيث أن وصلت ارتفع المستوى إلى 17 ألف هكتار سنويا.

منذ سنة 2000 اخطينا خطوة أخرى أكبر وهي ما نبقاوشي يكون الدعم غير في الغرس بل يكون الدعم على الهكتار جزافي، 1800 في البور و2600 في المسقي باش يمكن للفلاح يشري شتائل اللي هي مضمونة لأن هاذي هي من الامور اللي ربما تعقد لأنه تيخص يشري شتائل اللي هي عندها طابع ديال الجودة والمراقبة وباش يمكن لو كذلك يدير الصيانة ديال الحق ديالو وديال الهكتار ديالو.

ففيما يتعلق بالاداء هاذ العمليات كلها ما بقاتش ممركزة. أصبحت في القرض الفلاحي المحلي. أشنو هي الشروط؟ الشرط وهي أن يكون الشهادة بأن اشترى شتائل مراقبة، الشرط الثاني يثبت بأن الارض ديالو وتيجي المراقب يراقب بأن هذا الغرس تم. حينئذ تيمشي القرض الفلاحي ليتسلم المنحة ديالو يمكن تكون بعض الحالات ديال التماطل أو ديال فيها تعقيد للمسطرة أوكد احنا مستعدين نشوفوها ولكن الطريقة يعني كلها هي هاذي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

عاين السيد المستشار، اطلبوالي الكلمة ونعطيها لكم.. تفضلوا إذا بغيتوا تعقبوا.

المستشار السيد محمد الخضوري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذا التوضيح فيما يخص هاذ النقطة. الي يمكن لنا نضيفو كتعقيب على الإجابة ديالكم هو أنه كاين حقيقة تماطل إداري وخصوصا الفلاح، للفلاح نعرفوه أنه خصو مساعدة وخصو تحوير، خصو أكثر من الناس اللي قاربين والناس اللي أقرب إلى الإدارة. لهذا حنا تنطلبو تقريب الإدارة من هاذ الفلاحة وخصوصا الفلاحين الصغار والمتوسطين، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية هو الدولة تبذل مجهود كبير في هاذ المنح هاذي.ولكن تنشوفو أن التتبع ديالها، تتبع النتائج ديالها لا تعمل، حتى إذا تعمل ما تيسوق لها أخبار أحد إذن التتبع تنشوفو النتائج ديالو. هاذ المنح تعطى غالبا في وقت الغرس في الأول وهاذ الغرس ما خصوش غير يغرس وصافي، خصو التتبع، خصو l'entretien خصو un suivi.

حنا اللي تنطلبو أنه توقع منح ولكن اللي كتبعها كذلك المراقبة ديال هاذ الغرس، واش نتبعو أولا؟ ما شي المنحة في الأول وصافي لحقاش يمكن تغرس اليوم والعام الجاي ما بقى والو لهذا حنا اللي تنطلبو التتبع ومساعدة الفلاح إداريا، لحقاش المنح كاينة ولكن في الإدارة كاين تعقيدات، من حيث السيد الوزير يمكن لي نقول لك بأن بعض الفلاحين سمحوا في ذيك الإعانة ومشوا بحالهم، لهذا هاذ النقط كلها هي تمشي في واحد الاتجاه هو مساعدة الفلاح تدفعه لهذا العمل الغرس وكذلك حتى المنحة اللي تتمشي من الدولة وتتمشي في الحقيقة للمواطنين، تمشي في محلها وشكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. هناك رد للسيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

فقط بغيت نزيد نأكد أن هاذ العملية ديال غرس الزيتون فهي بالأهمية بمكان، حيث ان هاذ الشي اللي اعطيت ديال التسهيل للفلاح ما بغيتش نزيد نقول بأن كاين تدخل مباشر ديال الإدارة لغرس 9 آلاف هكتار سنويا بالمجان في ما يسمى ببعض المناطق المهم المهمشة أو الجبلية ولكن اللي هو أهم بغيت نقول أن في الخطة و البرنامج الحكومي المقبل عملية غرس أشجار الزيتون فهي من الأولويات وستبقى دائما تحظر بهذه الأهمية وبالتتبع حقيقة لأن ماشي الهم هو الغرس بل أننا نوصلو لأن يأخذ المغرب مكانته في هذا القطاع لأن بدأ يتراجع في الحقيقة على هذا المستوى وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير وشكرا له كذلك على مساهمته .ننتقل إلى قطاع المالية و ألتمس من السادة المستشارين المحترمين مازال لنا 45 دقيقة وعندنا 8 أسئلة رجائي أن يلتزم كل واحد فينا بالتوقيت لكي يتم بث جميع الأسئلة و الأجوبة.

السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول المشاكل المالية التي تعاني ..(السيد المستشار الي ترتيب وافق عليه المكتب وأنا ملتزم به).. قلت السؤال الموالي موجه كذلك الى السيد وزير المالية والخوصصة حول المشاكل المالية التي تعاني منها شركة فيفاندي وانعكاس كذلك على بعض المؤسسات والقطاعات الاقتصادية الوطنية.بهذا السؤال مقدم من طرف المستشارين المحترمين السيد عمر الجزولي، الحاج أحمد بنا،نور الدين بركاع، أحمد المالكي، السي محمد عذاب الزغاري. الكلمة للدكتور بركاع أظن.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

السؤال يتعلق بالمشاكل المالية التي تعرفها شركة فيفاندي وعلاقتها مع بعض المؤسسات والقطاعات في المغرب.

السيد الوزير، لقد استبشر المواطنون المغاربة خيرا لما تمكن المغرب منذ سنوات من عقد صفقة تاريخية هامة، هاته الصفقة تهم مجال الاتصال وذلك مع الشركة الدولية المتعددة الجنسيات، شركة فيفاندي وهذه الصفقة تهم الاشتراك في رأسمال اتصالات المغرب نسبته 5٪. ولاشك أن المبلغ المحصل عليه بالعملة الصعبة لهاته الصفقة قد جاء في وقته رحمة للبلاد والعباد ولحكومة التناوب السابقة هذا علاوة على أن الشركة المذكورة قد أقدمت على إمضاء عدة عقود في قطاعات حيوية أخرى مع المغرب.

فتساؤلنا السيد الوزير نقدمه على شكل تخوف على مستقبل بعض هاته المؤسسات وهاته القطاعات الوطنية الحيوية المرهون يعني مستقبل هذه القطاعات المهمة باستمرارية شركة فيفاندي ونحن نعرف المشاكل المالية التي تعرفها الشركة حاليا بل أكثر من ذلك سمعنا على أن الشركة بل تم هذا بالفعل على أن الشركة قد تخلت على تسيير عدة شركات وقطاعات كانت قد ساهمت في رأسمالها وذلك عبر العالم.

السيد الوزير، فهل وزارة المالية تعي خطورة احتمال إفلاس هاته الشركة وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الوطني؟وهاهي الاحتياطات المتخذة وطرق التعامل مع الأزمة أو تدبير هاته الأزمة إذا ما قدر الله وحدثت؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد وزير المالية والخوصصة.

السيد فتح الله أولعلو وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

بالفعل كما قال السيد المستشار كانت عملية فتح رأسمال اتصالات المغرب بمكن أن نقول بأنها عملية ناجحة ورائدة جدا وهذا بفضل بالأساس بفضل الشفافية التي واكبتها والتي جعلت أنه المغرب حقيقة حصل على نتيجة إيجابية فقط ماليا ولكن تكنولوجيا واستراتيجيا لأنه دخول شركة فيفاندي. أعطى كذلك دفعة لمؤسسة اتصالات المغرب. اللي في نفس الوقت لابد أن نشير بأنها كانت مسيرة تدبيرا سليما وتسييرها تحسن نعطيكم فقط بعض الأرقام. مثلا في عام 98 عدد المنخرطين ديال الاتصالات المغرب كان مليون و 500. في نهاية 2003 عدد المنخرطين غادي يوصل ل 6 مليون كذلك رقم المعاملات عام 98 كانت 7،4 المليار في اخر 2003 غادي يصل ل 16،2 مليون معنى هذا أنه اتصالات المغرب واكبت تقدمها ويمكن أن نقول السيد الرئيس أنه نتائجها في 2002 جيدة، في 2003 غادي تكون أجود وكل الآفاق تدل بأنه 2004 كذلك غادي تكون جد جيدة.

اللي بغيت نقول للسيد المستشار ما عندو علاش يكون عندنا أي تخوف، مشاكل فيفاندي، مشاكل عالمية ما عندها أي تأثير فيفلندي عندها 35٪ من رأس المال المغرب هو اللي متحكم في اتصالات المغرب،هاذي من جهة ثانية أقول لكم النتائج ديال اتصالات المغرب جيدة، بل يمكن أن أقول لكم الآن بأن اتصالات المغرب هي من أحسن وربما أحسن ما تملك فيفاندي.. فإذن ما عندنا أي تخوف البرنامج الاستثماري لاتصالات المغرب سيستمر سنويا 2 المليار ويمكن لي نقول لكم بأنه هاذ 2 المليار بتمويل ذاتي وبأنه اتصالات المغرب ما عندها ديون وهذا بفضل كذلك القرار اللي كانت أخذته الحكومة باش ردت الديون ديالها قبل عملية الخوصصة.

مجموعة فيفاندي للبيئة كذلك عندها مشاركة في شركة توزيع الماء والكهرباء في الرباط وفي طنجة هنا هذا قطاع آخر وهنا الالتزامات ديال هاذ المجموعة يمكن أن نقول بأنها من ناحية الاستثمارات ما عندناش أي تخوف وما عندناش أي ملاحظات كبيرة بالنسبة لاحترام هاذ الالتزامات.إذن لأخوة ولا علاقة وخاصة أنه المشاكل ديال فيفاندي هي مشاكل خارج المغرب ولاتهم أبدا الشركة المغربية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.هناك تعقيب الدكتور بركاع، تفضلوا.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على ردكم حيث طمأنتم المجلس ومن خلاله الرأي العام على الأوضاع المالية لاتصالات المغرب. فمن خلال ردكم يتضح على أنكم ربما متفقين معنا فيما يخص هذا التخوف الذي وضعنا، حيث كنعرفو أن الآن شركة فيفاندي تخضع لعملية الفحص وتدقيق دفاترها المحاسباتيه l' Audit اللي وقفت عند عدد من الخروقات والتجاوزات تهم عدة مناحي بحيث مثلا على أنه رفعت بصفة غير قانونية من قيمة بعض الأسهم ديالها وبل أكثر من ذلك أنه في واحد المجلة شهرية مغربية محترمة ومختصة في شؤون المقاولة والمؤسسة المغربية قد قالت في خبر وأكدت على أنه موثوق المصادر على احتمال تخلي فيفاندي عن النسبة التي أخذت من اتصالات المغرب لصالح ربما la CDG وبعض المستثمرين العرب ربما سعوديين فإذن إذا تخلت فحتى ذاك الشي اللي كنا فرحانين به المداخيل واحد الوقت، غادي تدفعها شركة la CDG اللي هي شركة وطنية إذن غادي يدفعنا المواطن المغربي هذا التخوف الأول.

ثانيا أخطر من ذلك من ذلك مصير هذه القطاعات الماء والكهرباء والتطهير فكما قلتم والسيد الوزير في ردكم على

أنه لا ريضال ولا أماندس اللي كيهمهم هاذ القطاعات الحيوية المصير ديال هاذو، فالسؤال العريض هو واش هاذ العمليات ديال التفويت تخضع لبحث مدقق وواحد الدراسة، دراسة الانعكاسات السلبية المحتملة على الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والبعيد هذا السؤال الأول؟ الثاني واش هاذوك كاينة آليات تضعها الحكومة وذلك لمراقبة مثلا ذاك الشي اللي كيجي في دفتر التحملات المتفق عليه مع هاذ الشركة، فالقضية تهم، كنأكد على هذا قطاعات حيوية فنتصورو السيناريو ديال توقيف تزويد المواطنين بالماء والكهرباء ولا حتى البنزين فهذه قطاعات حيوية ومع كل أسف هي أصبحت في يد الأجنبي وتحت رحمة الغير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

Le message وصل للسيد الوزير.. السيد الوزير لكم رد؟

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس، بدون شك الموضوع عندنا في المغرب لا نتكلم على فيفاندي، فيفاندي عندها مشاكلها القيادات عندها كلما تغيرت، تبيع بعض الممتلكات نتاعها هذاك شغلها.عندها ديون كبيرة هذاك شغلها إذا بغات إذا أو بعده تبيع حقها في اتصالات المغرب، الحكومة المغربية هي اللي غادي تقرر ولكن اللي يمكن لي يقول لكم اللي بغات حنا ما خاسرين بلاللي نقول لكم اللي بغات حنا رابحين هاذ الشي اللي بغيت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السؤال الموالي دائما في قطاع المالية حول ظاهرة الواجهة بين المواطنين وبعض أجهزة المراقبة لبعض المستشارين المحترمين من بينهم الحاج إبراهيم السالمي، والسي كبور الماسي. أظن الكلمة للسي إبراهيم السالمي.

تفضلوا السي السالمي.

المستشار السيد إبراهيم السالمي:

شكرا السيد الرئيس.. هو الثاني.

السيد رئيس الجلسة:

كان هناك استدراك. الفريق استبدال سؤالا بسؤال والاستدراك وزع على لفرق في نفس الحصة. السي إبراهيم تفضلوا لكم الكلمة.

المستشار السيد إبراهيم السالمي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، يتتبع الرأي العام بقلق عميق الأحداث الخطيرة التي تعرفها بعض مناطق المملكة بين الفينة والأخرى والتي تتجلى في المواجهة المسلحة بين أجهزة المراقبة والمواطنين وبصفة خاصة في بعض أقاليم المملكة التي تشدد المراقبة على حركة الأشخاص والبضائع وخصوصا في بعض المناطق الشمالية.

ويندرج في هذا السياق ما وقع بين رجال الجمارك وبعض المواطنين والذي اتخذ شكلا مأساويا استغلته بعض المنابر الإعلامية الأجنبية في تسوية صورة بلادنا.وإننا نخشى أن تستفحل هذه الظاهرة وتعم المجتمع المغربي الذي يعيش في أمن واستقرار طيلة العقود الماضية.

وفي هذا السياق نود أن نسأل سيادتكم السيد الوزير عن الإجراءات التي سوف تتخذها وزارتكم ومن خلالها الحكومة لتطويق هذه الظاهرة وفرض الأمن والاستقرار في ربوع المملكة. وشكرا السيد لرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير المالية والخوصصة:

السيد الرئيس،

أنا أشكر السيد المستشار الذي أعطاني فرصة باش نجاوب على هذا السؤال نتاعو بغيت نقول أولا ما يمكنش يكون مواجهة ما بين إدارة المراقبة وخاصة الجمارك والمواطنين، بل بالعكس هذه الإدارة في خدمة المواطنين، تنصت إليهم وتستمع إليهم وتمد لهم يد التعاون هذا شغلنا وفي نفس الوقت تعمل على حماية الاقتصاد الوطني.

الأحداث اللي ربما تتكلموا عليها هي ناتجة على نوع من التصعيد اللي جات من أوساط ممولة تهريب كبير جدا، تهريب منظم بطبيعة الحال واللي تيأدي إلى نوع من الإرهاب. يمكن لي نقول لكم الإرهاب الاقتصادي ماشي فقط يضر بالاقتصاد الوطني ولكن ملي تيكونوا 60 ديال الناس في 15 قافلة ويواجهوا بوسائل غير مشروعية بطبيعة الحال دفاعا ماشي فقط على الناس المكلفين بالمراقبة ولكن دفاعا عن المجتمع لابد بطبيعة الحال أن المسؤولين يدافعوا ولكن اللي مهم نقول لكم بأن هذا الأمر لا يهم التهريب البسيط الصغير اللي بطبيعة الحال تيقوموا به سكان الحدود اللي ما تنتكلموش عليه ولكن لما يصل إلى هذا الحد لواحد العمليات كبيرة جدا اللي تيوقع فيها هجوم مدبر ضد رجال الأمن وناس المكلفين خاصة قطاع الجمارك هذا هوى اللي كيخلق هاذ الجو بطبيعة الحال حنا لابد تقع الحماية ديال الاقتصاد الوطني وحماية المجتمع من كل هاذ الظواهر التي نحمد الله على ذلك هي ظواهر محدودة جدا في بلادنا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.الحاج إبراهيم، هل لكم تعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد إبراهيم السالمي:

السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير المحترم على جوابه والسيد الوزير وأقول له السيد الوزير بأن نحن كذلك كفريق نحن مع حماية الاقتصاد الوطني وضد التهريب والتخريب وكل ما من شأنه أن يمس اقتصادنا الوطني. لكن السيد الوزير بقيت هناك ملاحظة أخرى أقولها عن ما يقع في بعض الأحيان خصوصا عمالنا المهاجرين أثناء العطلة الصيفية، لما يقدمون لزيارتنا إلى المغرب بطبيعة الحال يكون هناك نوع من التفتيش من الحدود ولكننا نلاحظ م كامل الأسف أن عدة تفتيشات أخرى تقع على مشارف مدينة القنيطرة أو سلا مثلا أو في مكان حلوا به وارتحلوا، الشيء الذي يجعل العديد منهم يتضامن من هذه المراقبة التعسفية وخصوصا من جميع رجالات المرور من دركيين وشرطة وجمارك وهلم جرا الشيء الذي يجعل الكثير منهم أحيانا يضطر إلى تغيير سيارته التي تحمل اللوحة الأجنبية تفاديا لكل المضايقات التي تقع له مع هذه الطائفة من رجالات الدولة من تعسفات، ولا أقول تعسفات بل مس ربما يحس بها كنوع من "الحكرة" لماذا هو عنده اللوحة الأجنبية ويفتشونه دون غيره من المواطنين وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار. السيد الوزير لكم رد؟

السيد وزير المالية والخوصصة:

بسيط فقط هو أنه طبعا السؤال مطروح على بعض الأحداث الآن السيد المستشار المحترم يتكلم عل تعامل الجمارك مع العمال المهاجرين اللي يمكن لي نقول لكم بأنه كاين توجيهات وكاين إصرار على أنه التعامل مع إخواننا المهاجرين يكون طبعا في إطار احترام القانون ولكن أكثر في إطار تكريمهم ومصاحبتهم وتسهيل استقبالهم وأنا أعتقد بأنه الإشارات الملكية السامية في هذا الاتجاه واضحة وأنا أعتقد بأن عمالنا المهاجرين عام على عام يشعرون بتحسن الأوضاع ديال استقبالهم من طرف كل المسؤولين في الحدود ونتمنى دائما أن ارتباطهم ببلدهم نتمنى دائما أن ارتباطهم ببلدهم يتقوى ويتدعم ونعتز بذلك. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. هناك سؤالين عندهم نفس وحدة الموضوع يتعلق بإلغاء التحمل القبلي لتكلفة العلاج. السؤال الأول موجه من طرف المستشارين المحترمين السي محمد تيتنى العلوي ومحمد العربي القباج حول إقدام شركات التأمين على إلغاء التحمل القبلي لتكلفة العلاج والسؤال الموالي حول احتمال إلغاء التحمل القبلي لتكلفة العلاج من طرف شركات التأمين قدم من طرف المستشارين المحترمين السادة رحو الهيلع حميد كوسكوس، محمد قدور، محمد بالأمين، محمد العربي بوراس، أحمد الشوفاني وعبد الغاني المكاوي.

أستأذن المجلس لطرح السؤالين دفعة واحدة وأطلب من السيد الوزير إذا كان بالإمكان أن يجيب كذلك دفعة واحدة. إذن أعطي الكلمة للسي تيتنى العلوي لطرح سؤاله.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس، السادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

السيد الوزير، لقد أشعرت الفيدرالية المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين جميع الأطباء العاملين أي ما يسمى بالمجلس الوطني لهيأة الأطباء بأنها ستتخلى عن ما يسمى la prise en charge وهذا الخبر استقيناه في شهر دجنبر وكنت مضطر آنذاك لوضع إحاطة المجلس علما بما وقع والقرار اتخذ من طرف شركات التأمين على أساس أن يطبق ابتداء من فاتح يناير من هذه السنة، لكن بعد الإحاطة تبين أنه شركات التأمين تراجعت على تطبيق أو عدم إعطاء هذه la prise en charge ابتداء من فاتح يناير وأخرتها إلى شهر مارس.

بالطبع السيد الوزير لا الإحاطة ولا هذا السؤال يندرج في إطار التعامل ديال الحكومة هاذ شركات التأمين وإعادة التأمين في شموليته لأنه la prise en charge ما هي إلا نعتبرها أنها النقطة التي أفاضت الكأس فيما يخص هاذ الشي ديال التأمين لأن الان نعتبر في المغرب أنه الفوضى التي تقوم بها هاذ شركات التأمين هي تعدت الحدود في تحديد كل ما تريده معنى أنه أكثر من هذا نجّد أن الحكومة وبالطبع في شخص السيد وزير المالية اللي هو وّصي على هذا القطاع أنه كاين واحد الغياب وواحد الغياب تام أنه حنا كنعرفو المأساة اللي عشناها واللي عشناها في المدة التشريعية 1993 إلى 97 فيما يخص الشركات التي كانت.. اللي وقعت لها بما يسمى بالأزمة المالية واللي مشت هاذ الشركات من الساحة واللي أصبحت الدولة ملزمة بتعويض كل الناس اللي كان لهم ديون مع هذه الشركات ديال التأمين وأكثر من هذا أنه لحد الآن في هذا الوقت الذي نتكلم بعض الأشخاص، بعض الضحايا لحد الان ينتظرون التعويضات ديالهم ومازال.

ما توصلوش بالتعويضات ديالهم بمعنى أنه لما كنقول هاذ الكلام كنقول أننا الآن ونحن في إعادة هيكلة المؤسسات ديالنا كلها وحتى فيما يخص قضية القطاع الخاص لا يمكن أن نترك شركات التأمين أن تعمل ما تريد وتقرر ما تريد في هذه البلاد وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم. الكلمة لثاني متدخل في نفس القطاع. السيد المستشار تفضل، لكم الكلمة

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

هذا السؤال طرحناه كسؤال اني خلال شهر دجنبر حينما ظهرت محاولات شركات التأمين بإلغاء التحمل القبلي لتكلفة العلاج لكن الحكومة لم تأت للجواب في حينه واليوم نطرح هذا السؤال كسؤال عادي ما دام أن الموضوع ما زال مطروحا ونريد معرفة تطوراته وفيما يلي نص السؤال كما طرحناه في حينه.

تعمل شركات التأمين وإعادة التأمين حاليا على إلغاء خدمة التحمل القبلي لتكلفة العلاج وهو ما يشكل في حالة تطبيقه بمصالح المؤمنين المرضى وخرقا للتعاقدات المبرمة فبي الوقت الذي تستعد فيه بلادنا لتطبيق التغطية الصحية الاجبارية وتحسين جودة خدمات مؤسسات التأمين الصحي وذلك أن هذه الخدمة تمكن المرضى المؤمنين من مواجهة الحالات المرضية التي تتطلب مالية هامة وإلغاؤها سيهدد حياة عدد هام من المواطنين.لذلك نسائل معاليكمحول موقف الحكومة مما تعتزم شركات التأمين القيام به والتدابير التي تنوون اتخاذها لخدمة مصالح المؤمنين وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.السيد الوزير لكم الكلمة.. النظارة يتابعون جوابكم..أكيد.

السيد وزير المالية والخوصصة:

كما هو الأمر هو بالنسبة لكل التساؤلات بطبيعة الحال السيد الرئيس. بالفعل بعد تقصي المصالح المختصة بوزارة المالية لهذا الموضوع تم التأكد بأن الجامعة المغربية لمقاولات التأمين وإعادة التأمين قررت فعلا فسخ الاتفاقية اللي كانت أبرمتها مع المجلس الوطني لهيأة الأطباء.وهذا الفسخ في إطار البنود المنظمة لعملية الفسخ.فللتوضيح فقط هذه الشركات ديال التأمين عندها حق التعاقد مع كل المتعاملين تعاقد فردي أو جماعي مع كل مقدمي الخدمات الطبية.. عندها هاذ الحق إذن الآن وفي هاذ الإطار تتحمل هي بشكل مسبق كما تفضلتم المصاريف الطبية.كذلك لما يقع تعاقد قانونيا يتمكن هاذ الشركات إما توفقوا أو تعمل على تجديده مع المتعاقد الآخر بكامل الصراحة الإدارة ما عندهاش أبدا إمكانية التدخل في هاذ الإطار لأن هذا التعاقد اللي نتمناو هو أنه يمكن مفاوضات جديدة على قواعد جديدة ما بين الطرفين ولكن ما عندناش ما دام القوانين الجاري بها العمل محترمة ما يمكنش الادارة تتدخل.

بالنسبة للمراقبة الإدارة في وزارة المالية مكلفة بمراقبة قطاع التأمين وبالفعل تتعرفو بأنه بعض الشركات في الماضي واجهت صعوبات وما تزال آثار ومخلفات تلك الصعوبات الان تؤدى من طرف المجتمع عمليا ولكن المراقبة هي مراقبة الضوابط الحسابية. هي مراقبة احترام الاحتياطات ولكن إذا وقعت تعاقدات ما بين الافراد أو مابين الجماعات ولا يمكن أن نلزم قانون شركات التأمين بضرورة عدم احترام أو احترام، اللي مهم هو إذا وقعخلاف القضاء هو اللي يمكن يمشيو لو الطرفين.

بالنسبة للتغطية الصحية الاجبارية من طبيعة الحال حنا دخلنا في الافاق نتاعها وكما تعلمون القانون أنتم عرفتوه، اللي غادي يتكلف بالتغطية الصحية هي مؤسسة عمومية هو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبالتالي ما خصناش نربطو ما بين هذه الاوضاع. الحكومة عندها عزم وأؤكد ذلك أن السيد الوزير الاول عندو العزم باش نمشيو في الاتجاه اللي سطر عنده صادقتم على القانون ديال التغطية الصحية الاجبارية.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. ما أظن هناك تعقيب.. السي العلوي تفضلوا.

المستشار السيد محمد تيتنى العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حقيقة أنا أحترم شخصكم ونضالكم وعملكم والتزامكم. الإشكال ما شي هو هذا. الإشكال هو كيف يعقل أننا حنا في إطار العمل التشريعي كنصوتو وكندوزو واحد التغطية الصحية اللي وقعت فيها معركة كبيرة داخل هذا المجلس المحترم في إطار اللجنة المالية باش نفرضو ما يسمى بـ la prise en charge داخل التغطية الصحية. هذا قانون كنصدروه الآن. الآن يقال لنا أنه شركات التأمين بغات تتفق أو ما بغاتش تتفق حقيقة أولا حنا كنشرعو فيما يخص إجبارية التغطية الصحية la prise en charge وتجي الآن شركات التأمين وتحيد هاذ الشي.

المشكل ما شي هو هذا، كيف بدا المشكل؟ بدا وهو أنه هاذ المجلس الموقر ومجلس النواب صادقا قانون ما يسمى بإجبارية التأمين على حوادث الشغل. ها المشكل، السيناريو هو هذا، تجمعت CGEM وهاذ الشركات ديال التأمين لأن هاذ شركات التامين وإعادة التأمين أو الفيدرالية لأنها منخرطة داخل CGEM وناضوا ونوضوا ضجة فيما يخص هاذ القضية ديال إجبارية التأمين على حوادث الشغل لأنه شافوا من جهة نظرهم أن هذا غادي يخلق مشاكل للباطرونا في عدد من الأمور وبدات الإشكالية بهاذي وتوجهت رسالة إلى السيد الوزير الأول والسيد الوزير الأول أوقف تطبيق ذاك القانون.

الآن تيخص يكون الفعل الآن بدا وعاد من بعد هاذي جات هاذ العملية ديال أنه هاذ الفيدرالية ديال شركات

التأمين جات كتفرض القضية ديال هذا.. حنا غير الآن سؤال مطروح الآن بيننا واش كاين شي مغربي الآن عامل مأجور أو أي مستوى ديال الأجور كيفما كان واش كاين شي مغربي الآن اللي عندو إمكانية باش يمشي يدير "البونتاج" ويحط 250 ألف درهم؟

نأخذ من أي مستوى واش كا ين الآن مغربي من هاذ المأجورين الموظفين البساط اللي غادي يمكن الآن يمشي يدخل يدير عملية جراحية وهو مؤمن وعندو شركة ديال التأمين في قطاع خاص أنه غادي يجي خصو يحط 3 آلاف درهم أو 5 آلاف درهم باش يدير عملية وينتظر خمسة أشهر أو ثلاثة أشهر باش يوقع لو هذا .. هذا هو الإشكال.. المشكل أشنو هو.هذا مس بالقوة الشرائية للمغاربة. بالطبع الدولة ما يمكنش..هاذ الكلام اللي كنقولو هذا يهم القوة الشرائية للمواطنين وانتم كحكومة من واجبكم أنكم تحميو القوة الشرائية للمواطنين البسطاء والموظفين والعمال بصفة عامة.

هذا هو الإشكال وما يمكنشي أي واحد كيف ما كان يجي في هاذ البلاد.. دابا عاد السيد الوزير جاوبتو على قضية فيفاندي معناه ما يمكنشي أي واحد يجي يفرض القوة ديالو ويفرض القوانين ديالو كيف ما بغا في هاذ البلاد ما يمكنشي وندخلها حتى من باب الإطار اللي كنتكلمو حنا النقابيين وهاذ حق مكتسب للمغاربة ما يمكنش يجي هاذ الحق المكتسب ويضع لهم. شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم.. السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير المالية والخوصصة:

أنا كذلك بطبيعة الحال أحترم السادة المستشارين وأقدرهم.غير اللي بغيت نقول في هاذ التدخلات نتاعنا ما خصناش نخلطو ما بين المواضيع الموضوع المطروح هو تعاقد ما بين الناس ديال التأمين وأصحاب الخدمات الطبية، كاين الآن مشكل الناس ديال التأمين بغاو يفسخوه، قلت بأنه من الناحية القانونية الحكومة ما عندها أي إمكانية باش تتدخل، كاين القضاء والمفاوضات. الموضوع الثاني اللي لم يطرح كسؤال هو اللي مرتبط بالتغطية الصحية الإجبارية قلت بأن الحكومة ستعمل بالضرورة الحال على متابعة هذا الحق الطويل اللي غادي نستمر فيه والمغرب خصو يستمر فيه في السنوات القادمة بإصرار والموضوع الثالث اللي هو كذلك غير مرتبط بالسؤال يتعلق بإجبارية التأمين عن حوادث الشغل هذا مشكل لواحد القانون المقاولات الإنتاجية جبرت أمامها أنها لا تستطيع العمل على تطبيقه، الحكومة بصدد تحضير تعديل لهذا القانون اللي يجعل بأنه الإجبارية وهي المكسب الاجتماعي تحترم ويقع نوع من المرونة بالنسبة للتطبيق في جوانب أخرى. شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.. السيد الوزير، السؤال الأخير سوف يؤجل بطلب من أصحابه نشكركم السيد الوزير وننتقل إلى قطاع الصيد البحري ودائما أؤكد بأنني ملزم بتطبيق الترتيب الذي وافق عليه مكتب المجلس.

الصيد البحري، هناك سؤال حول رخصة الصيد البحري وبناء السفن سؤال مقدم من طرف المستشارين المحترمين السي محمد جوهري، السي سعيد العروي، السي أحمد منتصر.. الاستاذ جوهري لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد جوهري:

شكرا السيد الرئيس.

الموضوع يتعلق برخص الصيد البحري وبناء السفن، ما نقراش السؤال كيف مكتوب، السيد الوزير هو بين أيديكم الموضوع واضح عندو علاقة وحنا كنتبعوه في الفريق ديالنا منذ زمان من نهار قرر المغرب عدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي مع إسبانيا فمن الأسباب وهو كنقولو دائما في الأدبيات السياسية استرجاع السيادة على مياهنا الإقليمية أننا نستغلو الثروات ديالنا بأيدينا لأن المغاربة كلهم من حقهم أن يستفيدوا من ثروات البحر إلى آخر ذلك.هذه الثروات وهذا البحر بطبيعة الحال مرتبط بالرخص الرخص كما يعرف الجميع هو عالم الريع من جهة وحنا بغيناه يكون عالم الإنتاج عالم الريع ما عمرو ما يؤدي إلى منافسة.المنافسة لا تؤدي إلى المناعة ولذلك نسائل أو نسأل السيد الوزير عن الرخص وكيف يقع التعامل معها نعرف عن الموضوع عن كثيرا من المعطيات ولكن نريد أن نسمع ثم نعقب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد غافس وزير الصيد البحري.

السيد محمد الطيب غافس وزير الصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

أود أشكر السادة المستشارين على طرح هذا السؤال اللي أعطاني الفرصة باش نعطي بعض التوضيحات كما أشكرهم على الاهتمام الذي يعطوه لهذا القطاع والذي يعتبر بحق قطاع حيوي بالنسبة للاقتصاد الوطني ولأبين ذلك أود أن أعطي بعض الأرقام. الصيد البحري يشغل بصفة مباشرة وغير مباشرة في لظروف الحالية 400 ألف فرص للشغل. الصيد البحري يضمن العيش لما يناهز 2 المليون و 500 ألف من المواطنين والمواطنات. الصيد البحري يمكن المغرب على الحصول لما يناهز. 12 مليار درهم بالعملة الصعبة البحزي يساهم في تكوين الدخل الوطني الخام ب 25٪ وبعد العقدة البرنامج التي نحن نهيئها والذي يأتي في 2007 ستتغير هذه الأرقام بصفة محسوسة بحول الله.

بعد هذه التوضيحات أود أن أجيب على السؤال الذي طرحه السادة المستشارون وهذا السؤال في نظري له

شطران، الشطر الأول يتعلق بعدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي أود هنا أن أذكر بكل موضوعية لأن المغرب ليس مسؤول على عدم تجديد هذه الاتفاقية بل الاتحاد الأوروبي هو الذي سد الباب والمغرب صرح مرارا وتكرارا لان الأبواب مفتوحة والمفاوضات لتجديد هذه الاتفاقيات ولكن لابد أن أقول كذلك لو كان حتى هذه الاتفاقيات اللي تجددت كان من المنتظر أن تجدد لزمن محدود وكذلك لتخليص جد مهم بالنسبة للبواخر التي سيسمح لها في الصيد في مياهنا الإقليمية ولكن ما خصناش ندير أعطيني ولا نغوت، أعطيني أولا نسب. الاتحاد الأوروبي، بعض الدول ما نذكرهاش باسمها كانت السيرة ديالهتا ما مناسباش وهلم جرا.

الشطر الثاني يتعلق بالرخص وفي هذا الصدد أود أن أذكر بأن بعض الأنواع من الصيد من السمك في المغرب تعرضت لاصطياد مفرط وهذا أدى إلى مشاكل فيما يخص المخزون الوطني الذي هو ملك جميع المغاربة ومن واجب الحكومة من واجبها الأول أن تحافظ على هذا المخزون وأن تتخذ التدابير لتحافظ عليه كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وفي هذا الصدد منذ 1992 لم تعط رخصة واحدة لأن الدراسة العلمية أظهرت بصفة واضحة بأن بعض المخزون يتعرض لاصطياد مفرط وأذكر على سبيل المثال الإخطبوط الذي أصبح في حالة يرثى لها ثانيا هناك بعض الأنواع من السمك لا تصطاد، لماذا؟ لأن ليست لها مردودية.. حتى واجد ما ابغى يشريه لولا أن بغاو يمشيو للحاجة اللي فيها فليسات..

ولهذا أود أن أذكر كذلك بأن الحكومة ووزارة الصيد البحري تهيئ الآن عقدة برنامج تعطينا نظرة شاملة فيما يخص الخمس سنوات المقبلة تبين هذه العقدة ما للحرفيين وما عليهم وأود أن أقول هنا بأن الصيد بالصفة التي كان ينجز فيها من قبل أي الناس يجيو ياخذوا الحوت ويمشيو يديروا أوراش الشغل.. وسوف لم ولن يقبل في المستقبل.

عندما ننتهي من هذا العمل وسيصبح موجودا إن شاء الله في شهر فبراير وسيكون هناك الإطار وستعطى الرخص من جديد ولكن بشروط، شروط موضوعية التي نحن نهيئها وسيعرفها الجميع وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.. السيد الوزير يمكن في إطار الرد يمكن.. السيد المستشار لكم تعقيب؟

المستشار السيد محمد جوهري:

الموضوع هام والانتصار فيه شي شوية يخل به. أنا غير بغيت ندير شوية ديال المزايدات ولو أنها غير مطلوبة ولكن لما يقع الاستئذان تكون دايزة واش كاين شي حوت اللي ما كيتباعش وكاين شي حوت اللي ما كيتكالش؟ هذاك الحوت اللي ما كيتباعش نصيدوه ناكلوه. أنا أتذكر واحد المرة كانت عندنا مشكل أزمة هنا ديال ماطيشة، الطماطم وكنتذكر السيد الوزير الله يذكرو بخير وقال أودي كل مغربي يشري غير مطيشة واحدة ياكلها غادي نكونو ما كاينش مشكل.

فلذلك هذه المسألة السيد الوزير، أستسمح على هذه المزايدة شوية فقضية الرخص حنا كنعرفو أنواع ديال الصيد الساحلي والتقليدي وأعالي لبحار وغيره وغيره وحنا تنقصدو ذاك الشي اللي تنقصدو وهو ما ينعث به وما ينسب إن حقا أو باطلا الاستغلال من طرف مجموعات معينة لخيرات البحر وغيرها وغيرها واش الحكومة عندها مراقبة على هاذ المسائل أو ما عندهاش نقول فقط أنه من سنة 1992 ما أعطينا حتى رخصة وراه الدنيا بخير. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.السيد الوزير تفضلوا.

السيد وزير الصيد البحري:

.. المستشار المحترم والإخوان المستشارين المحترمين بأن أؤكد لم تعط رخصة واحدة، كاين رخصة واحدة التي أعطيت ولكن لم تنفذ بعد وذلك لأنها لم تتوفر الشروط لتبدأ المشروع في عملها. فيما يخص السفن، في 98 أخذت الحكومة قرار وسنتابعه لإعادة أو تجديد السفن التي أصبحت غير صالحة ومن تلك السنة إلى يومنا هذا أعيدت ما يناهز 2000 من السفن ونحن الآن منكبون على عمل جدي حتى تتجدد جميع السفن التي ليست صالحة للاصطياد وأود أن أذكر هنا بأن فيما يخص السردين إلى ذكرت يصيدوا- ملي دخلت للمرسى-60٪ من هذا الصيد تيمشى للفارينة هذا ماشي معقول، لأن حتى الحرفيين كيضيعوا بزاف ولهذا من الضروري أن نجدد السفن التي تصطاد سواء تعلق الأمر والأخص بما يخص الصيد التقليدي وشكرا.

اليد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن حول استعمال الطاقة الشمسية، السي الدرمومي لكم الكلمة.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

هو الحقيقة اضطررنا نطرح هذا السؤال بعد ما 25 عام كنا دائما نطلب من الحكومة بأنه استعمال هذه الطاقة الشمشية في العالم القروي ستكون في محل الكهرباء اللي هو غادي ببطء في المغرب نعترف بهذه القضية لأنه الكهرباء في المغرب غالي وهاذي دائما قلناها ودائما

تتعاودوها واش المكتب الوطني عندو مشكل أنه واحد السيد من البنك الدولي قال لي أودي تتبغيو نعاونوكم وما تتلقاوش الملفات مدروسين كما ينبغي bien ficelés هذه هي الكلمة اللي قال هذا من جهة. من جهة أخرى كاين واحد التعامل ديال المكتب الوطني للكهرباء أنه تيجي مثلا يقول لك غادين للإنارة ديال الجماعة أولاد عزوز مثلا في خريبكة أو الكناديز تيجي تيدير شي5 دواوير أو ستة وتيخلي الوسط.

اسيدي واش حنا نها جبتي لنا المارشي فيه الجماعة القروية وهاذ الجماعة القروية ما فيها لا الوسط ولا الجنب فيها كلشي تيقول لك لا، حنا درنا les foyers يعني السكان ياودي العن الشيطان واش حنا درتي لنا الجماعة القروية حنا نعتقدو الجماعة ديالنا حتى ملي ولينا في السكن. السكنى هاذي مسألة أخرى.

على كل حال هذا فقط جانب بغينا تكون على علم به، باش هاذ المكتب الوطني.. على كل حال هاذ الطاقة الشمسية. المكتب الوطني لتجديد الطاقة بمراكش. أشنو التدخل ديالو؟ في الحقيقة قريب غادي يكون منعدم علاش؟ لأنهم كتفوا المكتب الوطني للكهرباء عاملين له واحد القوانين ولا يتحرك كما ينبغي ولهذا غادي نشوفو في التدخل ديال الإنارة الشمسية. حتى النسبة ضئيلة، ماشي حاجة مهمة مع أنه تعطيل الكهرباء يتطلب من الحكومة ومن الجماعات ومن العمالات ومن كل شيء باش يلتجئ لهاذ الكيفية ديال الإنارة واحد العالم اللي هو حقيقة ما شاف الضوء لا في الاستعمار ولا تقريبا في الاستقلال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الطاقة والمعادن.

السيد محمد بوطالب وزير الطاقة والمعادن:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم، أشكركم لما وضعتم هذا السؤال ما غاديش نقول مهم لأن كل شيء مهم في القطاعات ولكن للتذكير فالبرنامج الوطني للكهربة القروية داخل فيه هاذ الشي ديال الطاقة الشمسية والطاقة الريحية باش نتفاهمو، باش نكونوا عارفين هاذ الشي والطاقات المتجددة اللي فيها هاذو بجوج، الطاقة الشمسية والطاقة الريحية الآن التطور ديالها التحسين اللي أعطي والتكوين اللي أعطي من طرف المكتب بالطاقات المتجددة كما قلتم في مراكش واحد العمل جاد اللي قام به منذ أكثر من 20 سنة الآن هو أوصلنا اليوم باش تدخل الطاقات المتجددة واصل تقريبا 2٪ في إطار التغطية الطاقية ديال البلاد وهذا شيء مهم، حنا بغينا نديرو أكثر أولا.

ثانيا، في إطار برنامج الكهربة القروية اللي قلنا غادي نكملوه نحاولو باش ندوزو 90،92، حتى 95٪ إن شاء الله داخل فيها هاذ البرنامج ديال الطاقة الشمسية والان حتى ل 2000 تقويبا 2004 غادي نوصلو لواحد التغطية غير بالطاقة الشمسية بوحدها ما يعادل 49.800 سكن وهذا شيء مهم جدا ونحاولو بين 2004، هذه هي البرمجة اللي درنا 2004 و2007 باش ندرجو 100 ألف سكن غير في إطار الطاقة الشمسية.

ثالثا اللي بغيت نوضح للجميع وهو الكلفة ديال سكن واحد في إطار الطاقة الشمسية تكلفة تعادل تقريبا 27 ألف درهم، تقريبا تضاعف مرتين ديال الطاقة الكهربائية العادية اللي هي 14 ألف درهم اللي قلت لكم من قبل. فهذا كنعرفو، سكان البادية وخصوصا في الجبال وفي الأماكن اللي هي بعيدة كاين الدواوير اللي هم مفرقين بزاف، تجبر الدار على 15 كيلومتر، الأخرى على 10 كيلومتر وذاك الشي اللي هي الطاقة العامة ما كتوصلش لها.

ففي إطار البرنامج الشمولي وهاذ الشي اللي بغيتي نقول لم ننس ابلطاقة الشمسية داخلة ولكن كنلتمس من المنتخبين وهو يكون تضامن عائلي أولا واجتماعي ثانيا في إطار ذيك التعادلية اللي كاينة بين الجماعة القروية والسكان والمكتب الوطني للكهرباء اللي هو المكلف باش يوصل هاذ الضوء للناس ولو يكونوا ابعاد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.. السيد المستشار رجائي إذا كاين شي حديث كملوا مع السيد الوزير بصفة مباشرة.

المستشار السيد بلحاج الدرمومي:

غير اللي كنطلبو منه شوفها بعين الحقيقة وشوف الشركات اللي تيعملوا فيها وهاذ العالم القروي راك منو، راه تيعيش في محن ما غاديش نزيد نتكلم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. آخر سؤال موجه في هاته الحصة إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير حول معايير برنامج إنجاز 100 ألف سكن التي جاء بها التصريح الحكومي، سؤال تقدم به المستشار المحترم السيد الحبيب النواس.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحبيب النواس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لقد قررت الحكومة الموقرة نهج سياسة جديدة في ميدان السكن عامة والسكن الاجتماعي بالخصوص.وفي إطار السياسة المولوية السامية التي يوليها صاحب الجلالة نصره الله وأيده لهذا القطاع الحيوي اعتبارا أن صيانة وكرامة المواطن المغربي لن تتحقق إلا بتوفير السكن اللائق والذي

يعتبر كذلك كما قال الحسن الثاني رحمة الله عليه "إن السكن هو قبر الحياة".

ونظرا للعجز الذي يعرفه هذا القطاع سطر البرنامج الحكومي، من بين أولوياته تحقيق نسبة 100 ألف وحدة سكنية سنويا على المدى المتوسط، مما اعتبره الكل خطوة إيجابية وقفزة نوعية في هذا المجال إلا أنه وكما تعلمون السيد الوزير، فإن هناك بعض الوكالات كL ERAC و la SNEC و CGIإلى غير ذلك لازالت تتخبط في عدة مشاكل مما يجعلها تعجز عن إنجاز المشاريع في موعدها وتتناقض في العمق مع الالتزامات التي حملها التصريح الحكومي في هذا المجال.

السيد الوزير، هذه الوكالات كما تعلمون أنشئت أساسا للحد من المضاربات العقارية إلا أنه أصبحت اليوم طرفا فيها مع النقص في جودة منتوجها وارتفاع أثمنة البقع الأرضية في بعض الأحيان، بل يتجاوز ثمنه ثمن الخواص إلى غير ذلك..

سؤالي، كيف تنظرون في الوزارة إلى تطبيق هذه الإشكالية؟ كيف تهيؤون لمواجهة آثارها على برنامج 100 ألف سكن على المدى القصير والمتوسط؟ ثم ما هي توقعاتكم المالية وتطبيق الإجراءات المالية التي تنوون اتخاذها لتفعيل الالتزام الحكومي؟ وهل ستلجؤون إلى الخواص من أجل المساهمة في تنفيذ هذا المشروع الهام؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد أحمد توفيق احجيرة الوزير المنتدب لدى الوزير الاول المكلف بالاسكان والتعمير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

حضرات السادة المستشارين،

أولا هناك خلل أعتقد لأنه ما بين الأسئلة كيف جات مصاغة في السؤال، الأسئلة كيفاش طرحتوها كاين واحد النوعي من الاختلاف ولكن مع ذلك سوف أحاول الإجابة على الأسئلة كلها لا المكتوبة ولا اللي طرحتوها الآن.

أود أمامكم أن أستحضر من جديد ما قاله السيد الوزير الأول أمامكم وهو يستعرض البرنامج الحكومي فتكلم عنى وثيرة إنتاج سنوية وليس برنامج وطني كما كان الشأن من قبل حينما تعلق الأمر بالبرنامج الوطني لبناء 200 ألف مسكن. الآن نتكلم عن وثيرة جديدة على المدى المتوسط لأنتاج100 ألف مسكن اقتصادي وقال السيد الوزير الأول أن الأمر يتعلق بالمساكن الجاهزة، بالمساكن النصف جاهزة، بالقطع المجهزة وبالقطع نصف المجهزة.نتكلم كذلك على المدى المتوسط أن المغرب اليوم بكل موضوعية، بكل صدق ليس مؤهلا اليوم بالأدوات لا المؤسساتية ولا المالية ولا العقارية ولا التمويلية ولا الضريبية، ليس مؤهلا أن تدخل في غمار هذا التحدي ابتداء من السنة المقبلة، كاين فترة انتقالية التي سوف نشتغل فيها في سياق التضامن الحكومي، في سياق التعاون بين مجموع المؤسسات بما فيها مؤسستكم من أجل الوصول بوثيرة الإنتاج التي تبلغ اليوم في السكن الاقتصادي حوالي 50٪ للوصول إلى100٪ ممكن في سنة 2004، يمكن ما يوصلوش ل100 ألف، يمكن نوصلوا ل80 لأن هذا هو المدى المتوسط ولكن لا أعتقد أنه بعد سنتين المغرب، إذا تعبأنا وتحكمنا باليات الإنتاج. يستحيل أنه ما نكونوش في الموعد.

فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية وهذا أجيب على المؤسسات العمومية وعلى مضمون سؤالكم لأن تقولوا في السؤال الكتابي اللي مكتوب كيفاش غادي تديروا للموضوع ديال توزيع الجهات، أخبركم السيد المستشار أنه البرنامج سوف يعطى للجهات.الجهات الاقتصادية الستة عشر سوف تتحكم في مجالها. موضوع التدبير، المغرب كله ابتداء من الرباط يعني هذا موضوع ما بقاش فيه منافسة الآن كل جهة، يعني الفرقاء ديال الجهة سوف يتحكمون في مجالهم هم اللي غادي يكونوا برمجة واللي غادي يديروا التنفيذ، هم اللي غادي يديروا التأطير، هم اللي غادي يديروا المتابعة ديال كل شيء وتبقى للدولة دور التدعيم المالي لهاذ العمل، تبقى للدولة دور المتابعة ديال التأطير وديال التوجيه. هذا فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية والوكالات.

فيما يتعلق بالمقاولة والإنعاش، تكلمتم في سؤالكم الذي كان مكتوبا عنه ما هي إذن المعايير التي ستعمدها الحكومة في توزيع هذا الدعم على مستوى المقاولات، ليس هناك دعم مباشر من طرف الدولة لفائدة المقاولات. هذا وقت قد ولى، الآن كاين بيئة تحفيزية سوف نعمل جميعا من أجل بلوغها بحول الله في السنة المقبلة وسوف تكونت حفيزات وتشجيعات غير مباشرة. ما كاينش شي واحد غادي يحل المجر وغادي يعطي للمقاولة أو الجهة دعم مالي بقدر ما سوف يحفزه، سوف يسهل، سوف يجمع حوله ظروف نجاح عمل المقاولات.

أستفيد من الباب الذي فتحه لي السيد الرئيس لأعطيكم رقما ويجب أن نستحضر هذا الرقم ونستوعبه بالشكل الكافي. نعتمد اليوم في مقاربتنا الجديدة في سياق البرنامج الحكومي على القطاع الخاص.

القطاع الخاص في كل ما ينجز بالقطع الأرضية المجهزة لا يساهم القطاع الخاص إلا بـ16٪ وكل ما ينتج في المنازل الاقتصادية الجاهزة لا يساهم القطاع الخاص إلا ب55٪ وهذا يعكس أن القطاع الخاص إما لم يرتق إلى المناعة وإلى القوة المطلوبة منه في المرحلة المقبلة أو هناك نوع من العزوف أو نوع من انعدام الانخراط الفعلي

في حركية الإنعاش العقاري وهذا عمل جماعي لا ديال الدولة ولا ديال القطاع الخاص داخليا يجب أن يعمل من أجل تأهيل هذا القطاع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

شكرا لكم جميعا السادة المستشارين المحترمين. شكرا للسيد الوزير، السي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، رفعت الجلسة.